

# أعضاء مجلس الإدارة



**حمد سالم محمد العامري**  
عضو مجلس الإدارة



**علي سعيد بن سليم الفلاسي**  
عضو مجلس الإدارة



**مارتن لي إيدلمان**  
عضو مجلس الإدارة



**منصور محمد الملا**  
عضو مجلس الإدارة



**وليد أحمد المقرب المهيري**  
عضو مجلس الإدارة



**مريم سعيد أحمد سعيد غباش**  
نائب رئيس مجلس الإدارة



**معالي محمد خليفة المبارك**  
رئيس مجلس الإدارة

يشغل حمد العامري منصب نائب رئيس مجلس إدارة والعضو المنتدب لدى شركة «تروجان القابضة». وهو يتمتع بخبرة واسعة في مجال الأعمال الإنشائية والمقاولات، إلى جانب خبرته في مجال تنمية الأعمال والإدارة. ويشغل حالياً العامري منصب كبير مستشاري الاستثمار الدولي في «مجموعة رويال جروب»، ويحمل عضوية مجلس إدارة كل من «الشركة العالمية القابضة ش.م.ع.» و «شركة مينا القابضة ذ.م.م.» و «الشركة الملكية للتطوير ذ.م.م.» و «مجموعة التزام لإدارة الأصول ذ.م.م.» و «شركة هيدرا العقارية ذ.م.م.» ومن الجدير بالذكر، أن العامري حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة المدنية من الجامعة الأمريكية في دبي، وحاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الكندية.

يشغل علي الفلاسي حالياً منصب الرئيس التنفيذي لشركة «هيدرا العقارية» منذ العام 2009. وقد شغل الفلاسي سابقاً منصب وكيل العمليات في الدائرة الخاصة لسمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، حيث أشرف على كافة أنشطة قسم العمليات آنذاك. ويحمل السيد الفلاسي عضوية مجلس إدارة شركة «ريسكو» و «شركة صروح العقارية ش.م.ع.» و «البنك التجاري الدولي»، إلى جانب العديد من الشركات التي تعمل في المجالات الصناعية والعقارية والتمويل وغيرها من المجالات. ويحمل السيد الفلاسي درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة الشارقة، وهو حاصل على درجة البكالوريوس في العلوم - مجال الإنتاج وإدارة العمليات من جامعة ولاية كاليفورنيا، ودرجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الإمارات العربية المتحدة.

يُعد مارتن لي إيدلمان مستشاراً لشركة غروف ريل استيت بارتنر، والشركات التابعة وشركة «مبادلة». الخراج الاستثماري الاستراتيجي لحكومة أبوظبي. وتتركز ممارساته على مشاريع عقارية تطويرية ضخمة بالإضافة إلى صفقات دمج واستحواذ الشركات. ويشغل السيد مارتن منصب عضو في مجلس إدارة «شركة بلاكستون للائتمان العقاري» و «شركة إيه إم دي» وشركة «أكويتني كومونولث ترانست» و «مؤسسة جاكى روبنسون» و «صندوق إنتربيد فولين هيروز» و «مؤسسة فيشر هاوس» و «معهد ومهرجان تريبيكا السينمائي». ويحمل السيد «إيدلمان» درجة البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة برينستون، وشهادة في القانون من جامعة كولومبيا بالولايات المتحدة الأمريكية.

يشغل منصور الملا منصب الرئيس المالي لقطاع البترول والبتروكيماويات في شركة مبادلة للاستثمار (مبادلة)، وتتركز مسؤولياته الرئيسية على تقديم كافة الأمور المالية، فيما يخص أصول الشركة المُدارة البالغة قيمتها نحو 40 مليار دولار أمريكي. وقام الملا على مدار مسيرته المهنية مع مبادلة بدور محوري في دولفين إجراءات التفاوض وإتمام العديد من صفقات التمويل. ويشغل الملا حالياً عضوية مجالس الإدارة في شركة «أنجلو أربيان للرعاية الصحية ذ.م.م.» و «شركة الخليج للطاقة البحرية ش.م.ذ.» يحمل الملا شهادة بكالوريوس علوم في إدارة الأعمال (نظم المعلومات) من جامعة ولاية بورتلاند، أوريغون، الولايات المتحدة الأمريكية.

يشغل سعادة وليد المقرب المهيري منصب نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة «مبادلة للاستثمار». ويتولى بحكم هذا المنصب مسؤولية الإشراف على محافظة استثمارات الشركة. وإلى جانب ذلك، يتولى سعادة وليد المهيري منصب الرئيس التنفيذي لقطاع الاستثمارات البديلة والبنية التحتية في الشركة، حيث يشرف على وحدات الأعمال التابعة للقطاع، والتي تشمل كلاً من «مبادلة للرعاية الصحية»، و «مبادلة للعقارات والبنية التحتية»، و «مبادلة للاستثمارات المالية». ويتولى سعادة وليد المهيري منصب رئيس مجلس الإدارة في مستشفى «كليفلاند كلينك أبوظبي»، وهو عضو مجلس الأمانة في «كليفلاند كلينك» في الولايات المتحدة الأمريكية. كما أنه نائب رئيس مجلس الإدارة في شركة «الدار العقارية»، وعضو في مجلس الإدارة في كل من «سوق أبوظبي العالمي»، و «جهاز الإمارات للاستثمار»، وشركة «مبادلة للبترول»، وشركة أبوظبي لطاقة المستقبل «مصدر»، وبنك «إنفستكوب»

في البحرين. وهو حاصل على درجة الماجستير في السياسة العامة من جامعة هارفارد في الولايات المتحدة الأمريكية، وشهادة البكالوريوس في العلوم، تخصص الشؤون الخارجية من جامعة جورج تاون.

تشغل مريم غباش منصب مدير في دائرة الفرص الخاصة العالمية في مجلس أبوظبي للاستثمار، وكانت قبل ذلك مساعداً للاستثمار ضمن فريق الملكية الخاصة في بنك إتش إس بي سي الشرق الأوسط. وهي عضو مجلس إدارة كل من «شركة الإمارات للإتصالات (اتصالات)» و «مصرف الإمارات للتنمية»، ونائب رئيس مجلس إدارة «شركة أبوظبي للاستثمار» (Invest AD). وقد شغلت غباش سابقاً عضوية مجالس إدارة «بنك أبوظبي الوطني» و «مصرف الهلال» و «شركة أبوظبي الوطنية للتكافل (وطنية)». تحمل غباش شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من وارتن، جامعة بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية، وقد اجتازت بنجاح برنامج الإدارة العامة من كلية هارفارد للأعمال "Harvard Business School".

يشغل معالي محمد المبارك حالياً منصب رئيس مجلس إدارة شركة الدار العقارية ش.م.ع. وقبل تعيينه كرئيس لمجلس إدارة الشركة، شغل معاليه منصب نائب الرئيس التنفيذي والرئيس التنفيذي لإدارة المحافظ لدى الشركة. وشغل معاليه جزءاً لا يتجزأ من مسيرة تطور الأعمال والعمليات التشغيلية الخاصة بشركة الدار العقارية ش.م.ع.، إلى جانب عملية النمو السريع التي شهدتها الشركة في مجالات المبيعات والتأجير والتطوير العقاري، ووحدات إدارة الأصول والمرافق. قبل انضمامه إلى شركة الدار العقارية ش.م.ع. عمل معالي محمد المبارك في إدارة الاستثمار والمؤسسات لدى بنك باركليز كابتال في لندن، مركزاً على قطاعات التمويل والاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يشغل معالي محمد المبارك حالياً عضوية المجلس التنفيذي في إمارة أبوظبي، كما أنه يشغل رئاسة مجلس إدارة عدد من المؤسسات العامة والخاصة، بما فيها دائرة الثقافة والسياحة - أبوظبي و «شركة ميرال لإدارة العقارات ذ.م.م.» و «إيج نيشن» و «شركة أكاديميات الدار ذ.م.م.» ويحمل معالي محمد المبارك درجة البكالوريوس في تخصص مزدوج في الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة نورث إيسترن، الولايات المتحدة الأمريكية.

# الإدارة التنفيذية



95

**جوناثان إيميري**  
الرئيس التنفيذي - الدار للتطوير

يشغل جوناثان إيميري منصب الرئيس التنفيذي - الدار للتطوير، ويتولى مسؤولية الإشراف على جميع أنشطة التطوير في الشركة. يمتلك إيميري خبرة عالمية تمتد لأكثر من 30 عاماً في قطاع العقارات، إذ شغل سابقاً مناصب عليا في عدد من أكبر شركات التطوير العقاري في العالم، مثل المدير الإداري لشركة هامرسون في بريطانيا، والمدير العام للتطوير والمجتمعات في شركة ماجد الفطيم، كما عمل إيميري في شركة ليندليز، وهي شركة إنشاءات وعقارات وبنى تحتية متعددة الجنسيات، حيث تولى منصب الرئيس التنفيذي للعمليات السكنية على مستوى العالم، والمدير الإداري للعقارات في أوروبا، وقبل ذلك المدير الإداري لقسم التطوير في أستراليا. ومن الجدير بالذكر أن إيميري خريج جامعة نوتنغهام تربنت بالمملكة المتحدة، كما يمتلك مؤهلات تعليمية من كلية هينلي للإدارة، وجامعة هارفارد، ومعهد الدراسات العليا إنسياد، كما كان أستاذاً زائراً في جامعة ييل.

**إيما أوبراين**  
المستشار العام

تشغل إيما أوبراين منصب المستشار العام لدى شركة الدار، وتدرج تحت مسؤولياتها إدارة الشؤون القانونية والحوكمة المؤسسية. انضمت إيما إلى شركة الدار عام 2014، بعدما أمضت سنوات من العمل لدى عدد من مكاتب المحاماة العالمية في كل من أبوظبي ولندن، وقدمت إيما خدماتها الاستشارية ضمن مجموعة واسعة من صفقات الدمج والاستحواذ والتحكيم الدولي وغير ذلك من شركات مؤسسات القطاع العام والخاص والمشاريع التنموية الضخمة. تخرجت إيما من جامعتي برمينغهام وغرب إنجلترا في المملكة المتحدة، وهي محامية في المحاكم العليا في كل من إنجلترا وويلز.

**بيان حسان الحوسني**  
مدير تنفيذي - الموارد البشرية والأداء

تشغل بيان الحوسني منصب المدير التنفيذي للموارد البشرية والأداء لدى شركة الدار العقارية، حيث تتولى الإشراف على تجربة الموارد البشرية لضمان رحلة سلسلة لكافة الموظفين، بما في ذلك وضع خطط التطوير الوظيفي الواضحة. كما أنها تمتلك خبرة واسعة في التغيير والتطوير المؤسسي، وجذب الكوادر الموهوبة والاحتفاظ بالكفاءات والخبرات، وإدارة الأداء، فضلاً عن ذلك، تقود الحوسني تنفيذ استراتيجية التوظيف المعتمدة لدى الشركة، وذلك تماشياً مع المبادرات الحكومية ورؤية الشركة المتمثلة في ترسيخ مكانتها كهيئة عمل مثالية تتوافر فيه كافة المقومات والإمكانات اللازمة. انضمت الحوسني إلى شركة الدار العقارية في عام 2005، حيث أدت سلسلة من صفقات الدمج والاستحواذ الاستراتيجية بنجاح تام وذلك من منظور الكوادر البشرية وسياسات التغيير والتطوير المؤسسي، وكانت الحوسني أول امرأة تنضم إلى لجنة الإدارة التنفيذية التابعة للشركة، كما أنها نائب رئيس مجلس إدارة الدار للفنادق والضيافة، وعضو في مجلس إدارة شركتي «الدار للتعليم» و«خدمة». تخرجت الحوسني من كلية التقنية العليا في تخصص إدارة الأعمال، كما أنها حاصلة على شهادة الاعتماد من معهد تشارترد للأفراد والتنمية (CIPD).

94

**طلال الذبابي**  
الرئيس التنفيذي

يشغل طلال الذبابي منصب الرئيس التنفيذي لشركة الدار العقارية، وقبلها كان يشغل منصب الرئيس التنفيذي للتطوير، والمدير التنفيذي لإدارة الأصول منذ بداية عملية الاندماج بين شركتي «الدار» و«صروج» العقارية في العام 2013. كما شغل طلال العديد من المناصب الإدارية العليا في شركة «الدار»، وهو حالياً عضو مجلس إدارة في مؤسسات عدة تشمل «شركة أبوظبي لإدارة رياضة السيارات» و«الدار للتعليم»، و«ميرال لإدارة الأصول» بالإضافة إلى «صندوق الوطن» - الصندوق الوطني للمساهمات المجتمعية. يحمل الذبابي شهادة في الهندسة الكهربائية من جامعة ميلبورن في أستراليا.

**جاسم صالح بوسبيع**  
الرئيس التنفيذي - الدار للاستثمار

يشغل جاسم صالح بوسبيع منصب الرئيس التنفيذي - الدار للاستثمار، وهو يتمتع بخبرة تتجاوز 15 عاماً في مجالات الإدارة المالية والاستثمار، حيث شغل عدداً من المناصب المرموقة لدى مجموعة من المؤسسات والشركات الخاصة والحكومية في أبوظبي. وقبل انضمامه لشركة الدار العقارية، شغل السيد بوسبيع منصب الرئيس المالي للشركة القابضة العامة (صناعات)، كما كان الرئيس التنفيذي لشركة أراضي العقارية. وخلال مسيرته المهنية، شغل السيد بوسبيع منصب نائب رئيس أول في شركة أبوظبي للاستثمار، كما عمل مديراً للمحافظ الاستثمارية مع التركيز على الأسهم الأوروبية لمدة سبع سنوات في جهاز أبوظبي للاستثمار. حصل السيد بوسبيع على شهادة محلل مالي قانوني (CFA)، وعلى درجة الماجستير في الإدارة المالية من كلية لندن للأعمال (London Business School) في المملكة المتحدة.

**غريغ فيوار**  
رئيس المالية والاستدامة

يشغل غريغ فيوار منصب مدير الشؤون المالية والاستدامة لدى شركة الدار العقارية، وتدرج تحت مسؤولياته إدارة الشؤون المالية والتمويل المؤسسي والخزانة والاستدامة. وقبيل انضمامه إلى شركة «الدار العقارية» عام 2011، كان فيوار نائب رئيس وحدة التمويل المهيكلي وأسواق رأس المال لدى شركة «مبادلة»، كما عمل مديراً مساعداً لدى بنك باركليز للاستثمار في لندن. يحمل فيوار درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية لندن للأعمال.

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

### تمهيد

التزاماً من شركة الدار العقارية ش.م.ع بما نصّ عليه قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم ( 03 /ر.م لسنة 2020 م بشأن اعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة، تقوم الشركة بشكل سنوي بإصدار تقرير الحوكمة الذي يعكس حرص الشركة الشديد على التطبيق الأمثل والسليم لقواعد الحوكمة، ويظهر بجلاء تضامر الجهود المشتركة المبذولة من قبل مجلس إدارة الشركة وإدارتها التنفيذية وموظفيها في سبيل ذلك.

يعتبر مجلس إدارة الشركة وجود نظام محكم للحوكمة من الركائز الأساسية لازدهار شركة الدار العقارية ونموها على المدى البعيد، حيث يلتزم المجلس بتعزيز القيمة التي تنعكس على المساهمين بشكل مباشر ومستمر، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح كافة الأطراف المعنية من مساهمين وموظفين وموردين وعملاء وشركاء العمل، وكذلك المجتمعات التي تعمل فيها الشركة.

يمثل المساهمون أعلى مستويات الحوكمة، ويحدد النظام الأساسي للشركة الإطار الذي يجب أن تعمل من خلاله شركة الدار العقارية باعتبارها شركة مساهمة عامة، حيث يأخذ إطار الحوكمة في الشركة بعين الاعتبار تطبيق المبادئ المتبعة والمعايير المحددة من قبل كل من: هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية، وكذلك القانون الاتحادي رقم (02) لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له، وذلك من أجل وضع سياسة الشركة ومتطلباتها وتطلعاتها.

### 1. تطبيق الحوكمة في شركة الدار العقارية

يعتبر مجلس الإدارة مكلفاً ومسؤولاً أمام مساهمي الشركة عن ضمان تماشي أهداف الشركة مع توقعات المساهمين وطموحاتهم، كما أنه مكلف بضمان فعالية أعمال إدارة الشركة، مع التركيز على أن تتفق أهداف الشركة مع المتطلبات التشريعية وقواعد السلوك المهني المحددة من قبل كل من هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية.

تمثلت الخطوة الأولى على صعيد تطبيق نظام فعال لحوكمة الشركات من خلال رسم ملامح إطار الحوكمة وتطويره، كفي يمثل آلية فعالة تسهم بكفاءة عالية في إتمام هذا التطبيق الأمثل لإطار الحوكمة، وفي سياق الجهود الرقابية الدؤوبة لقياس مدى فعالية تطبيق نظام حوكمة الشركة، يقوم مجلس الإدارة بإجراء مراجعة دورية لإطار الحوكمة، وإجراء التعديلات اللازمة لعناصره (حيثما دعت الحاجة)، وذلك لضمان توافقه مع الضوابط التنظيمية وبيئة الأعمال المتغيرة.

ويوضح الرسم البياني التالي إطار الحوكمة والعناصر الرئيسية الناتجة عن عملية تطبيق نظام حوكمة الشركات:

هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية		
المساهمون		
لجنة الترشيحات والمكافآت	مجلس الإدارة	لجنة التدقيق
اللجنة التنفيذية		إدارة الرقابة الداخلية
مدقق الحسابات الخارجي		
الإدارة التنفيذية		

وكما هو موضح أعلاه، فإن عملية تطبيق نظام الحوكمة تنطوي على مستويات مختلفة تشمل: مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، نظام الرقابة الداخلية.

يقوم مجلس الإدارة بإجراء مراجعة دورية فيما يتعلق بتطبيق معايير ونظم الحوكمة في الشركة، مع الأخذ بعين الاعتبار مراعاة المتطلبات والضوابط القانونية والتنظيمية لهذه النظم، وتطبيق أرقى المعايير العالمية في هذا المجال، وستعرض فيما يلي نظرة عامة تتعلق بالعناصر الخاصة بحوكمة الشركات على مستوى مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، ونظام الرقابة الداخلية وضابط الامتثال.

### 1.1 عناصر الحوكمة المتعلقة بمجلس الإدارة

تتضمن العناصر الأساسية لحوكمة الشركة على مستوى مجلس الإدارة مجموعة من اللوائح التي تحدد الإطار العام لأهداف ومسؤوليات وإطار عمل مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، حيث تشمل هذه العناصر ما يلي:

- ميثاق مجلس الإدارة.
- ميثاق لجنة التدقيق.
- ميثاق لجنة الترشيحات والمكافآت.
- ميثاق اللجنة التنفيذية.
- ميثاق قواعد السلوك المهني.
- جدول التفويضات.

### 1.2 عناصر الحوكمة المتعلقة بالإدارة التنفيذية

تتولى الإدارة التنفيذية تطبيق استراتيجية الشركة وإدارة الأعمال اليومية فيها وفقاً لخطة العمل المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، ويكون للإدارة التنفيذية صلاحية إدارة شؤون الشركة وأعمالها، مع مراعاة حماية مصالح المساهمين، وتطبيق أفضل الممارسات الدولية وتلبية احتياجات العمليات اليومية بشكل عملي. إلى جانب جدول التفويضات، تشمل العناصر الأساسية لحوكمة الشركة على مستوى الإدارة التنفيذية مجموعة من اللوائح التي تحدد الإطار العام لأهداف الإدارة التنفيذية ومسؤولياتها، والمهام الموكلة لها، وهي كالآتي:

- ميثاق اللجنة الإدارية.
- ميثاق لجنة المناقصات.
- ميثاق لجنة إدارة المخاطر.
- ميثاق قواعد السلوك المهني.

### 1.3 عناصر الحوكمة المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية

وضع مجلس إدارة الشركة الأسس والقواعد التنظيمية لعمل الشركة على نحو يجعل جميع الموظفين على دراية تامة بأهمية نظام الرقابة الداخلية، مما يسهم في مشاركتهم في ضمان استمرارية هذا النظام بفعالية كبيرة.

وتتضمن العناصر الرئيسيّة لنظام الرقابة الداخلية:

- وضع وإقرار السياسات والمواثيق واللوائح التي تضبط أعمال الشركة وأنشطتها على مستوى كافة إداراتها وأقسامها.
- المدقق الخارجي وإدارة الرقابة الداخلية.
- مساهمي الشركة والجمعية العمومية.
- المسؤولية الاجتماعية للشركة.
- سياسة الإبلاغ عن المخالفات.
- الإفصاح المستمر للسوق.

تقرير حوكمة الشركات (تابع)

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

## 2. تعاملات وتداولات أعضاء مجلس إدارة الشركة وأقاربهم من الدرجة الأولى في أسهم الشركة خلال العام 2020

يؤمن مجلس إدارة الشركة (إلى جانب كافة العاملين والمطلّعين لدى الشركة) إيماناً راسخاً بأهمية وضرورة الالتزام بالقواعد والأنظمة التي تضبط تعاملهم وتداولهم في أسهم الشركة وأية أوراق مالية تصدرها الشركة، إلى جانب حرصهم الشديد على تقديم الإقرارات والإفصاحات اللازمة في هذا الشأن في وقتها، وذلك من منطلق تبني واتباع مبادئٍ تساوي الفرص، وعدم استغلال أية معلومات داخلية غير مفتح عنها بعد في تحقيق نفع شخصي أو دفع ضرر محض قد يصيبهم جرّاء أية معلومات جوهرية غير مفتح عنها، الأمر الذي يعزز من ثقة المستثمرين والمساهمين، ويشجهم على المزيد من النظر والدراسة في مشاريع الشركة، والاستثمار في أسهمها وأصولها ومشاريعها الحالية والمستقبلية.

وبناء على ما تقدم، وفي ضوء الإفصاحات المقدمة من قبل أعضاء مجلس الإدارة، يبيّن الجدول التالي الأسهم والأوراق المالية التي يمتلكها أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم من الدرجة الأولى (أزواجهم وأبنائهم) في رأسمال الشركة كما في 31 ديسمبر 2020، والتداولات التي تمّت من قبلهم في أسهم الشركة خلال العام 2020:

الاسم	المنصب/صلة القرابة	الأسهم المملوكة كما في 31 ديسمبر 2020 (سهم)	الأسهم المملوكة من قبل الأقارب من الدرجة الأولى في رأسمال الشركة (سهم)	إجمالي عمليات البيع (سهم)	إجمالي عمليات الشراء (سهم)
معالي/ محمد خليفة المبارك	رئيس مجلس الإدارة	1,275	-	-	-
السيدة/ مريم سعيد أحمد غباش	نائب رئيس مجلس الإدارة	-	-	-	-
السيد/ وليد أحمد سالم المقرب المهيري	عضو	431,466	-	-	-
السيد/ منصور محمد الملا	عضو	100,000	278,100 (صلة القرابة «الأم»)	-	-
السيد/ حمد سالم محمد العامري	عضو	1,665	-	-	-
السيد/ علي سعيد عبد الله سليم الفلاسي	عضو	211,580	314,560 (صلة القرابة «الزوجة»)	-	-
السيد/ مارتن لي إيدلمان	عضو	-	-	-	-

### 3. مجلس الإدارة

يكمّن دور مجلس الإدارة في الإشراف على أعمال الشركة وشؤونها التي يتولاها القائمون عليها، ويتولى مجلس الإدارة مسؤولية متابعة فعالية إطار الحوكمة، ومتابعة الإدارة والصوابط المطبقة في الشركة، والإشراف عليها، وقد قام المجلس بتفويض بعض الصلاحيات الموكلة له إلى اللجان المبنقة عنه (لجنة التدقيق، لجنة الترشيحات والمكافآت، اللجنة التنفيذية -كما سيأتي بيانه-)، والتي تعمل وفقاً للمواثيق واللوائح المعتمدة من قبله.

كما أناب المجلس مهام الإدارة اليومية لأعمال الشركة إلى الرئيس التنفيذي وفقاً لضوابط سلطته المحددة في هذا الصدد، وذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ويتم توثيق هذه التفويضات في جدول التفويضات الذي يخضع بدوره لمراجعة دورية لضمان التوازن والملاءمة بين مستوى الرقابة وإدارة المخاطر ومتطلبات العمل داخل الشركة، إلى جانب مواكبة المتطلبات والمستجدات والمتغيرات التي تطرأ على أنشطتها وعملياتها التشغيلية، وقد تم إجراء مراجعة شاملة وجوهرية لجدول التفويضات واعتماده من قبل مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (2018/05) الذي انعقد بتاريخ 14 مايو 2018، إلى جانب إجراء بعض التعديلات والمراجعات الجزئية لبعض بنود جدول التفويضات من قبل مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية التابعة له خلال الاجتماعات التي انعقدت خلال العام 2020وفقاً لمتطلبات ومصلحة سير أعمال الشركة.

### 2.2 تعاملات وتداولات أعضاء مجلس إدارة الشركة وأقاربهم من الدرجة الأولى في أسهم الشركة خلال العام 2020

### 3.1 رئيس مجلس الإدارة

يتولى معالي «محمد خليفة المبارك» منصب رئيس مجلس إدارة شركة الدار العقارية ش.م.ع بناء على القرار الصادر عن مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (2019/02) الذي انعقد بتاريخ 20 مارس 2019، وذلك عقب عملية إعادة انتخاب وتشكيل مجلس إدارة الشركة بموجب القرار الصادر عن المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية الذي انعقد بتاريخ 20 مارس 2019، ويتولى رئيس المجلس مسؤولية قيادة المجلس وضمان أدائه لمسؤولياته وواجباته على نحو فعال، كما يعتبر رئيس مجلس الإدارة حلقة وصل رئيسية بين المجلس والإدارة التنفيذية، ويعمل بشكل مستمر مع الإدارة التنفيذية للشركة، ويتولى رئيس مجلس الإدارة على وجه الخصوص المهام والمسؤوليات التالية:

- ضمان عمل مجلس الإدارة بفعالية، وقيامه بمسؤولياته، ومناقشته لكافة القضايا الرئيسية والمناسبة في موعدها.
- وضع واعتماد جدول أعمال كل اجتماع من اجتماعات مجلس الإدارة، مع الأخذ بعين الاعتبار أي مسائل يقترح الأعضاء إدراجها على جدول الأعمال.
- تشجيع كافة الأعضاء على المشاركة الكاملة والفعالة لضمان تصرف مجلس الإدارة بما يحقق مصالح الشركة، و التأكد من أداء أعضاء مجلس الإدارة مهامهم لتحقيق مصالح الشركة.
- العمل على اتخاذ الإجراءات المناسبة لتأمين التواصل الفعال مع المساهمين، ونقل آرائهم إلى مجلس الإدارة.
- عقد اجتماعات دورية مع أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بدون حضور المسؤولين التنفيذيين لدى الشركة .
- تسهيل المساهمة الفعالة لأعضاء مجلس الإدارة (خاصة غير التنفيذيين)، وإيجاد علاقات بناءة بين الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين، والعمل على إيجا د ثقافة تشجّع النقد البناء.
- ضمان تسلّم أعضاء مجلس الإدارة جميع المعلومات اللازمة التي تتسم بالوضوح والدقة وعدم التضليل، حتى يتسنى لهم أداء مهامهم.
- ضمان خضوع مجلس الإدارة للتقييم السنوي.
- التأكد من تقييم أداء أعضاء فريق الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة مرة واحدة على الأقل سنوياً.
- ضمان مشاركة أعضاء مجلس الإدارة عند تعيينهم في برنامج تدريفي.
- ضمان حصول أعضاء مجلس الإدارة على برامج تدريبية.
- ضمان حصول مجلس الإدارة على الوقت الكافي للتشاور وصنع القرار.
- تمثيل الشركة أمام الغير وفق أحكام قانون الشركات التجارية واللوائح الداخلية للشركة.
- الأخذ بعين الاعتبار أي مسائل يثيرها أعضاء مجلس الإدارة أو مدقق الحسابات الخارجي، والتشاور مع أعضاء المجلس والرئيس التنفيذي عند إعداد جدول أعمال المجلس، وضمان مسك سجلات خاصة بمحاضر الاجتماعات.
- ضمان عمل المجلس ولجانه بشكل ملائم، ووفق القوانين واللوائح المعمول بها.
- التأكد من حصول أعضاء مجلس الإدارة على موافقة مجلس إدارة السوق لتداول أسهم الشركة ، وفقاً للأنظمة واللوائح والسياسات المقررة والمعمول بها.
- التأكد من انتخاب المجلس نائباً للرئيس.
- التأكد من تسليم كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة في كل اجتماعٍ للمجلس إقرار بالمصلحة لتجنب مسائل تعارض المصالح.
- التأكد من إفصاح أعضاء مجلس الإدارة عن المعلومات والتصرفات واجبة الإفصاح عنها وفقاً للتشريعات المعمول بها في الأسواق المالية.
- إخطار الجمعية العمومية أثناء الانعقاد بالأعمال والعقود التي يكون فيها لأي عضو من أعضاء مجلس الإد ارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة.
- دعم وتشجيع معايير حوكمة الشركات وقواعد السلوك المهني على مستوى كل من مجلس الإدارة والشركة.
- ضمان وجود قنوات اتصال فعالة مع المساهمين وأصحاب المصالح.

### 3.2 اختصاصات مجلس الإدارة

وضع المجلس قائمةً بالأمر الخاصة لرقابته (إلى جانب ما تمّ النص عليه من واجبات ومسؤوليات في عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي والقانون الاتحادي رقم (02) لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية والقوانين المعدّلة له، وقرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم ( 03 /م.) لسنة 2020 م بشأن اعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة والتي تعتبر أموراً ذات طبيعة استراتيجية، وتمتاز بحساسية عالية، وفي ذات الوقت فهي تتجاوز حدود السلطة المفوضّة للإدارة التنفيذية للشركة.

وتشمل هذه الأمور ما يلي:

- اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الالتزام بأحكام القوانين وا لأنظمة والقرارات المعمول بها، ومتطلبات الجهات الرقابية.
- اعتماد التوجّهات الاستراتيجية والأهد اف الرئيسة للشركة، والإشراف على تنفيذها، والتي تشمل: (1) وضع الاستراتيجية الشاملة للشركة وخطط العمل الرئيسة ومراجعتها بشكل مستمر، (2) وضع سياسة إدارة المخاطر ومراجعتها بشكل مستمر، (3) تحديد الهيكل الرأسمالي الأمثل للشركة، واستراتيجياتها وأهدافها المالية، (4) إقرار الميزانيات السنوية، (5) الإشراف على النفقات الرأسمالية الرئيسة للشركة ، وتملكها للأصول وتصرفها بها، (6) وضع أهداف الأداء ومراقبة التنفيذ والأداء الشامل على مستوى الشركة ككل، (7) المراجعة الدورية للهيكل التنظيمية والوظيفية الخاصة بالشركة واعتمادها.
- اتخاذ الخطوات الهادفة إلى تحقيق التدقيق الداخلي على سير العمل في الشركة، بما في ذلك وضع سياسة واضحة يقرّها مجلس الإدارة لتحقيق التدقيق الداخلي على سير العمل في الشركة، ووضع أنظمة وإجراءات تفصيلية مكتوبة للتدقيق الداخلي تحدد الواجبات والمسؤوليات بما يتفق مع السياسة المقررة من مجلس الإدارة والمتطلبات والأهداف العامة المنصوص عليها في التشريعات ذات الصلة المعمول بها.
- إنشاء إدارة خاصة للتدقيق الداخلي، لمتابعة مدى الالتزام بأحكام القوانين والأنظمة والقرارات المعمول بها ومتطلبات الجهات الرقابية، والسياسة والأنظمة والإجراءات الداخلية الموضوعة من قبل مجلس الإدارة.
- وضع إجراءات مكتوبة تنظم حالات تعارض المصالح المحتملة لكل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والمساهمين، والإجراءات المتخذة في حالات إساءة استخدام أصول الشركة ومرافقها، وإساءة التصرف الناتج عن التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة.
- التأكد من سلامة الأنظمة الإدارية والمالية والمحاسبية، بما في ذلك الأنظمة ذات الصلة بإعداد التقارير المالية.

تقرير حوكمة الشركات (تابع)

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

### 3. مجلس الإدارة (تابع)

#### 3.2 اختصاصات مجلس الإدارة (تابع)

- التأكد من تطبيق أنظمة رقابية مناسبة لإدارة المخاطر، وذلك من خلال تحديد التصوّر العام عن المخاطر التي قد تواجه الشركة، وطرحها بشفافية.
- وضع سياسة تفويض واضحة في الشركة، يحدّد بموجبها الأشخاص المفوضين، وحدود الصلاحيات المفوّضة لهم.
- وضع سياسة تنظم العلاقة مع أصحاب المصالح بما يضمن تنفيذ التزامات الشركة تجاههم، وحفظ حقوقهم، وتوفير المعلومات اللازمة لهم، وإقامة علاقات جيدة معهم.
- وضع قواعد السلوك المهني لأعضاء مجلس الإدارة والعاملين لدى الشركة، ومدقق حساباتها والأشخاص المُعهد إليهم ببعض مهام الشركة.
- وضع إجراءات لتطبيق قواعد الحوكمة في الشركة، ومراجعتها وتقييم مدى الالتزام بها بشكل سنوي.
- وضع برامج تطوير مناسبة لجميع أعضاء مجلس الإدّارة، لتطوير وتحديث معرفتهم ومهاراتهم، ولضمان المشاركة الفاعلة في مجلس الإدارة، وضمان الالتزام بتفيذ أي برامج تدريبية أو تأهيلية تقرّها الهيئة أو السوق.
- تعريف عضو مجلس الإدّارة المعين حديثاً بجميع إدارات وأقسام الشركة، وترويده بكافة المعلومات اللازمة لضمان فهمه الصريح لاشتراطات الشركة وأعمالها، وإدراكه الكامل لمسؤولياته، وكل ما يمكنه من القيام بعمله على أكمل وجه، وفقاً لمتطلبات الشركة والأنظمة المقرّرة والمعمول بها لدى الجهات الرقابية.
- وضع إجراءات تهدف إلى منع الأشخاص المطلعين في الشركة من استغلال معلومات داخلية سرية لتحقيق مكاسب مادية أو معنوية.
- وضع آلية لاستقبال الشكاوى والاقتراحات المقدّمة من قبل المساهمين بما في ذلك اقتراحاتهم الخاصة بإدراج مواضيع معيّنة على جدول أعمال الجمعية العمومية بشكل يضمن دراستها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.
- اعتماد أسس منح الحوافز والمكافآت والمزايا الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا، بما يساعد على تحقيق مصلحة الشركة وأهدافها وغاياتها الاستراتيجية.
- وضع سياسة الإفصاح والشفافية الخاصة بالشركة، ومتابعة تطبيقها وفقاً لمتطلبات الجهات الرقابية.
- وضع سياسة بشأن توزيع أرباح الشركة بما يحقق مصالح المساهمين والشركة، والحصول على الموافقات اللازمة بشأنها وفقاً للمتطلبات القانونية.
- ضمان توافر الموارد المطلوبة لتحقيق أغراض الشركة.
- ضمان حماية مصالح المساهمين وأصول الشركة.
- ضمان وضع وظيفة للامتثال لمتابعة الامتثال للقوانين واللوائح والقرارات المعمول بها، إلى جانب متطلبات الجهات الرقابية والسياسة الداخلية، وللوائح والإجراءات التي يضعها مجلس الإدارة.
- تحديد مدى تحقّل الشركة للمخاطر، بما في ذلك الأهداف المُحددة أو الحدود القصوى، أو المؤشرات المتعلقة بمستوى تقبّل المخاطر.
- الإشراف على سياسات الموارد البشرية في الشركة.
- ضمان دقة وصحة البيانات والمعلومات التي يتم الإفصاح عنها وفق السياسات والأنظمة المعمول بها فيما يتعلق بالإفصاح والشفافية.
- تحديد أعضاء مجلس الإدارة الجدد المحتملين للانتخاب من قبل المساهمين وتركيبتهم.
- إصدار التوصيات الخاصة بسياسة مكافآت مجلس الإدارة لاعتمادها من جانب المساهمين.
- تقييم الأداء العام لمجلس الإدارة ولجانه وأعضائهم، وفعاليتهم واتخاذ الإجراءات التصحيحية حسب الاقتضاء.
- ضمان تواصل مجلس الإدارة مع أصحاب المصالح من خلال إدارة علاقات المستثمرين.
- تشكيل لجان متخصصة تابعة لمجلس الإدارة وفقاً للقرارات التي تضبط مدة هذه اللجان وصلاحياتها ومهامها ومسؤولياتها، وكذلك الأسلوب الذي يتبعه مجلس الإدارة في مراقبة هذه اللجان.
- تقييم أداء لجان المجلس وأعضائها وأعمالها.

## 100

### 3.3 تشكيل مجلس الإدارة

يضم مجلس إدارة شركة الدار العقارية حالياً سبعة أعضاء هم:

م	الأعضاء	المنصب
1	معالي/ محمد خليفة المبارك	رئيس مجلس الإدارة
2	السيدة/ مريم سعيد أحمد غباش	نائب رئيس مجلس الإدارة
3	السيد/ وليد أحمد سالم المقرب المهيري	عضو
4	السيد/ منصور محمد الملا	عضو
5	السيد/ حمد سالم محمد العامري	عضو
6	السيد/ علي سعيد عبد الله سليم الفلاسي	عضو
7	السيد/ مارتن لي إيدلمان	عضو

ملاحظات:

- تولي مجلس إدارة الشركة الحالي مهامه ومسؤولياته بناءً على القرار الصادر عن اجتماع الجمعية العمومية لمساهمي الشركة الذي انعقد بتاريخ 20 مارس 2019.
- تمّ انتخاب معالي «محمد خليفة المبارك» رئيساً لمجلس إدارة الشركة بموجب القرار الصادر عن مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (2019/02) الذي انعقد بتاريخ 20 مارس 2019، وتمّ ذلك من خلال التصويت السري.
- تمّ انتخاب السيدة «مريم سعيد أحمد غباش» نائباً لرئيس مجلس إدارة الشركة بموجب القرار الصادر عن مجلس إدارة الشركة في تاريخ 01 يوليو 2020، والذي تمت المصادقة عليه من قبل مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (2020/04) الذي انعقد بتاريخ 12 أغسطس 2020، وذلك عقب استقالة السيد «وليد أحمد سالم المقرب المهيري»من منصبه كنائب لرئيس المجلس (مع استمراره في تولي مهامه كعضو في مجلس إدارة الشركة وعضوية اللجان التابعة له) اعتباراً من تاريخ 01 يوليو 2020.

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن عضوية مجلس الإدارة تمثلت في غالبيتها منذ تأسيس الشركة من الأعضاء المستقلين، وذلك وفقاً لقرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (03 /م) لسنة 2020 م بشأن اعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة، وميثاق مجلس الإدارة الذي تمت المصادقة عليه من قبل مجلس الإدارة.

جميع أعضاء مجلس الإدارة غير تنفيذيين، جميعهم مستقلّون، وقد تبنى المجلس سياسة تختص باستقلالية الأعضاء، يتم بموجبها تقييم استقلالية كل عضو سنوياً، والتي تدخل ضمن مسؤوليات لجنة الترشيحات والمكافآت، وذلك وفقاً لقرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم 03 /م) لسنة 2020 م بشأن اعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة، وبناءً على ذلك، يتم الإفصاح عن أي تعارض في المصالح أو نشوء علاقات قد تطرأ على الأعضاء المستقلين قد تؤدي بدورها إلى الإخلال بصفة الاستقلالية، ويتم اتخاذ الإجراءات الخاصة بذلك وفقاً للوائح التنظيمية إذا وجد المجلس أي خلل أو نقص في صفة الاستقلالية.

يوضح الجدول التالي تصنيف أعضاء مجلس الإدارة (تنفيذي / غير تنفيذي / مستقل / غير مستقل) وسنة التعيين الخاصة بكل عضو:

الأعضاء	المنصب	مستقل	تنفيذي	الصفة	سنة التعيين
معالي/ محمد خليفة المبارك	رئيس مجلس الإدارة	نعم	لا		2017
السيدة/ مريم سعيد أحمد غباش	نائب رئيس مجلس الإدارة	نعم	لا		2019
السيد/ وليد أحمد سالم المقرب المهيري	عضو	نعم	لا		2016
السيد/ منصور محمد الملا	عضو	نعم	لا		2011
السيد/ حمد سالم محمد العامري	عضو	نعم	لا		2015
السيد/ علي سعيد عبد الله سليم الفلاسي	عضو	نعم	لا		2013
السيد/ مارتن لي إيدلمان	عضو	نعم	لا		2011

ملاحظات:

- تم انتخاب معالي «محمد خليفة المبارك» لتولي منصب رئيس مجلس إدارة الشركة من قبل مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (2019/02) الذي انعقد بتاريخ 20 مارس 2019.
- تمّ انتخاب السيدة «مريم سعيد أحمد غباش» نائباً لرئيس مجلس إدارة الشركة بموجب القرار الصادر عن مجلس إدارة الشركة في تاريخ 01 يوليو 2020، والذي تمت المصادقة عليه من قبل مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (2020/04) الذي انعقد بتاريخ 12 أغسطس 2020، وذلك عقب استقالة السيد «وليد أحمد سالم المقرب المهيري»من منصبه كنائب لرئيس المجلس (مع استمراره في تولي مهامه كعضو في مجلس إدارة الشركة وعضوية اللجان التابعة له) اعتباراً من تاريخ 01 يوليو 2020.

## 101

### 3. مجلس الإدارة (تابع)

#### 3.4 عضوية أعضاء مجلس الإدارة في شركات ومؤسسات أخرى

يبين الجدول التالي عضوية أعضاء المجلس في الشركات والجهات العامة الأخرى ومناصبهم الحالية في الجهات الرقابية أو الحكومية أو الاقتصادية أو التجارية، كما هو في 31 ديسمبر 2020:

العضو	الجهة / الشركة	المنصب / الوظيفة
معالي / محمد خليفة المبارك (رئيس مجلس الإدارة)	المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي	عضو في المجلس التنفيذي
	دائرة الثقافة والسياحة - أبوظبي	رئيس مجلس الإدارة
	شركة ميرال لإدارة العقارات ذ.م.م	رئيس مجلس الإدارة
	شركة التطوير والاستثمار السياحي	رئيس مجلس الإدارة
	شركة إيمج نيشن	رئيس مجلس الإدارة
	شركة القطارة للاستثمار	عضو مجلس إدارة
	هيئة المنطقة الإعلامية	عضو مجلس إدارة
	شركة الجزيرة للاستثمار والتطوير العقاري	عضو مجلس إدارة
	مجلس أبوظبي للاستثمار	مدير في دائرة الفرص الخاصة العالمية
	شركة أبوظبي للإستثمار «Invest AD»	نائب رئيس مجلس الإدارة
السيدة/ مريم سعيد أحمد غباش (نائب رئيس مجلس الإدارة)	شركة الإمارات للاتصالات ش.م.ع «إتصالات»	عضو مجلس إدارة
	مصرف الإمارات للتنمية	عضو مجلس إدارة
	جامعة زايد	عضو مجلس الجامعة
	شركة مبادلة للاستثمار ش.م.ع	نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة
	شركة الواحة كابيتال ش.م.ع	رئيس مجلس الإدارة
	مستشفى كليفلاند كلينك أبوظبي	رئيس مجلس الإدارة
	مستشفى كليفلاند كلينك - الولايات المتحدة	عضو مجلس الأمناء
	شركة طموح للاستثمار ذ.م.م	عضو مجلس إدارة
	بنكشركة إنفستكورب (Investcorp)	عضو مجلس إدارة
	شركة أرابنك القابضة ش.م.عمجلس الأعمال الأمريكي الإماراتي	رئيس مجلس الإدارة
السيد/ وليد أحمد سالم المقرب المهيري (عضو)	المعهد العالمي للقضاء على الأمراض المعدية (غلايد)	رئيس مجلس الإدارة
	شركة تمكينك أبوظبي الأول	عضو مجلس إدارة
	مبادلة للرعاية الصحية	رئيس مجلس الإدارة
	جهاز الإمارات للاستثمارشركة نون دوت كوم	عضو مجلس إدارة
	« منصة «هب 71»	عضو مجلس إدارة
	مجموعة تروجان القابضة	نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
	شركة الإمارات للمطبات ش.م.ع	المدير التنفيذي
	شركة أرابنك القابضة ش.م.ع	عضو مجلس إدارة
	شركة الجزيرة للحلول التقنية والاستثمارات ذ.م.م	عضو مجلس إدارة
	شركة مبادلة للاستثمار ش.م.ع	الرئيس المالي لقطاع البترول والبتروكيماويات
السيد/ منصور محمد الملا (عضو)	شركة أو إم في (OMV)	عضو مجلس إدارة
	شركة موانئ أبوظبي ش.م.ع	عضو مجلس إدارة
	شركة مبادلة للبترول ذ.م.م	عضو مجلس إدارة
	طاقة الخليج البحرية (جي.إي.إم) ش.م.ج	عضو مجلس إدارة
السيد/ علي سعيد عبد الله سليم الفلاسي (عضو)	شركة ريسكو ذ.م.م	عضو مجلس إدارة
	شركة هيدرا العقارية ذ.م.م	الرئيس التنفيذي
	رويال جروب	عضو لجنة التدقيق

#### العضو

#### الجهة / الشركة

#### المنصب / الوظيفة

السيد/ مارتن لي إيدلمان	شركة مبادلة للاستثمار ش.م.ع	مستشار
-------------------------	-----------------------------	--------

ملاحظة:

- تستند هذه المعلومات على الإفصاحات المقدمة من قبل أعضاء مجلس الإدارة كما هي في 31 ديسمبر 2020.

وتماشياً مع ميثاق مجلس الإدارة، يتمتع كافة أعضاء بخبرة كبيرة في مجال الأعمال والإدارة، وبوجه خاص في القطاع العقاري. وتعرض في الجدول التالي المؤهلات العلمية والخبرات التي يتمتع بها أعضاء المجلس:

الأعضاء	المؤهلات العلمية	مجال الخبرة								
		محة الخبرة في مجال الأعمال والإدارة (بالسنوات)	العقارات والإنشاءات	النمط والطاقة والمرافق	المصارف والتمويل والتأمين	الاتصالات	الربحية والعامه وغيرها	الحكومة والمؤسسات غير الربحية	الرعاية الصحية والصناعات الحوائية	الإعلام
معالي/ محمد خليفة المبارك	<ul style="list-style-type: none"> <li>تخصص مزدوج في الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة نورث إيسترن، الولايات المتحدة الأمريكية.</li> </ul>	14+	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيدة/ مريم سعيد أحمد غباش	<ul style="list-style-type: none"> <li>بكالوريوس في الاقتصاد من وارتن، من جامعة ولاية بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية.</li> </ul>	13+	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد/ وليد أحمد سالم المقرب المهيري	<ul style="list-style-type: none"> <li>ماجستير في السياسات العامة مع تخصص في إدارة الأعمال والحكومة من جامعة هارفارد في الولايات المتحدة الأمريكية.</li> <li>بكالوريوس العلوم في الشؤون الدولية من جامعة جورج تاون الأمريكية.</li> </ul>	21+	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد/ حمد سالم محمد العامري	<ul style="list-style-type: none"> <li>ماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الكندية.</li> <li>بكالوريوس في الهندسة المدنية من الجامعة الأمريكية في دبي.</li> </ul>	16+	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد/ منصور محمد الملا	<ul style="list-style-type: none"> <li>بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة ولاية بورتلاند، أوريغون في الولايات المتحدة الأمريكية.</li> </ul>	20+	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد/ علي سعيد عبد الله سليم الفلاسي	<ul style="list-style-type: none"> <li>ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة الشارقة.</li> <li>بكالوريوس في العلوم - مجال الانتاج وإدارة العمليات من جامعة ولاية كاليفورنيا.</li> <li>بكالوريوس في المحاسبة من جامعة الإمارات.</li> </ul>	25+	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد/ مارتن لي إيدلمان	<ul style="list-style-type: none"> <li>دكتوراه في العلوم القانونية من جامعة كولومبيا، الولايات المتحدة الأمريكية.</li> <li>بكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة برينستون.</li> </ul>	47+	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓

### 3.5 تمثيل العنصر النسائي في مجلس إدارة الشركة خلال العام 2020

يضم مجلس الإدارة في تشكيلته الحالية عنصراً نسائياً واحداً (عضواً واحداً) يتمثل في انضمام السيدة «مريم سعيد أحمد غباش» إلى عضوية مجلس إدارة الشركة، وذلك من خلال عملية وإجراءات إعادة انتخاب وتشكيل مجلس إدارة الشركة بموجب القرار الصادر عن مساهمي الشركة في اجتماع الجمعية العمومية الذي انعقد بتاريخ 20 مارس 2019 .

تقرير حوكمة الشركات (تابع)

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

## 3. مجلس الإدارة (تابع)

### 3.6 البرنامج التعريفي

يخضع أعضاء مجلس الإدارة المحدد عقب تعيينهم لبرنامج تعريفي، يتم خلاله بيان ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات ومسؤوليات كأعضاء في مجلس إدارة الشركة، ويتم إلحاق الأعضاء الجدد بهذا البرنامج التعريفي الذي يهدف إلى الحصول على معلومات شاملة من قبل الإدارة، والقيام بزيارات ميدانية لمواقع الشركة. إلى جانب ذلك فقد قامت الشركة بتوفير جميع الأدوات وسبل الاتصال التي من شأنها أن تزود أعضاء المجلس بمعلومات شاملة فيما يتعلق بالشركة ونشاطاتها، لكي يتمكن أعضاء مجلس الإدارة من تادية مسؤولياتهم على أكمل وجه، بالإضافة إلى تزويدهم بأخر المستجدات التي تطلعون عليها الإدارة التنفيذية خلال اجتماعات المجلس، كما يحصل الأعضاء على معلومات دورية من مختصين داخل الشركة وخارجها فيما يتعلق بالأعمال الرئيسية وتطورات القطاع والمسائل الجوهرية المرتبطة بمهامهم كأعضاء في مجلس الإدارة.

### 3.7 أحقية الحصول على استشارات مستقلة

وفقاً لميثاق مجلس الإدارة، يحق لكل عضو طلب الحصول على استشارات خارجية مستقلة تقوم على أساس عدم التعارض في المصالح وذلك بعد استشارة مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه، وتتحمل الشركة تكلفة هذه الاستشارات الخارجية وفقما يريته مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه.

### 3.8 مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وبدلات حضور جلسات اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه

تنص المادة (28) من النظام الأساسي لشركة الدار العقارية على ما يلي:

«تكون مكافأة أعضاء مجلس الإدارة نسبة مئوية من الربح الصافي للشركة على أن لا تتجاوز 10% من تلك الارباح للسنة المالية، كما يجوز أن تدفع الشركة مصاريفاً أو أتعاباً أو مكافأة إضافية أو مرتباً شهرياً بالقدر الذي يقرره مجلس الإدارة لأنّ عضو من أعضائه إذا كان ذلك العضو يعمل في أي لجنة أو يبذل جهوداً خاصة أو يقوم بأعمال إضافية لخدمة الشركة فوق واجباته العادية كعضو في مجلس إدارة الشركة.

تخضع الفرمات التي تكون قد وقعت على الشركة بسبب مخالفات مجلس الإدارة للقانون أو للنظام الأساسي للشركة خلال السنة المالية المنتهية من مكافآت مجلس الإدارة، ويجوز للجمعية العمومية عدم خصم تلك الفرمات إذا تبيّن لها أن تلك الفرمات ليست ناتجة عن تقصير أو خطأ من مجلس الإدارة».

وتحدد المادة (48) من النظام الأساسي كيفية توزيع صافي الأرباح، حيث توزع الأرباح السنوية الصافية للشركة بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى كما يلي:

- تقتطع عشرة بالمائة (10%) تخصص لحساب الاحتياطي القانوني، ويقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدرأ يوازي 50% من رأسمال الشركة المدفوع، وإذا نقص الاحتياطي تعيّن العودة إلى الاقتطاع. ولا يجوز توزيع الاحتياطي القانوني على المساهمين، وإنما يجوز استعمال ما زاد منه على نصف رأس المال المدفوع في توزيع أرباح على المساهمين وذلك في السنوات التي لا تحقق فيها الشركة أرباحاً صافية كافية.
- تحدد الجمعية العمومية النسبة التي يجب توزيعها على المساهمين من الأرباح الصافية بعد خصم الاحتياطي القانوني، على أنه إذا لم تسمح الأرباح الصافية في سنة من السنين بتوزيع أرباح، فلا يجوز المطالبة بها من أرباح السنين اللاحقة.
- يتقاضى أعضاء مجلس الإدارة مكافأة تحددھا الجمعية العمومية سنوياً على أن لا تزيد هذه المكافأة عن 10% من الربح الصافي للسنة المالية المنتهية بعد خصم كل من الاستهلاكات والاحتياطي القانوني.
- يوزع الباقي من صافي الأرباح أو جزء منه بعد ذلك على المساهمين، أو يرخّل إلى السنة المقبلة، أو يخصص لإنشاء مال احتياطي اختياري، وفقاً لما يقرره مجلس الإدارة.
- يجوز للشركة توزيع أرباح سنوية أو نصف أو ربع سنوية على المساهمين وفقاً لسياسة و/أو قرارات توزيع أرباح يقترحها مجلس الإدارة، وتعتمدها الجمعية العمومية للشركة.

- مجموع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن العام 2019**

بناءً على القرار الصادر عن الجمعية العمومية للشركة في اجتماعها الذي انعقد بتاريخ 18 مارس 2020، فقد بلغ مجموع المكافآت التي تقاضاها أعضاء مجلس إدارة الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 مبلغ -/13,950,000.00 درهم (ثلاثة عشر مليون وتسعمائة وخمسون ألف درهم)، ويشمل هذا المبلغ بدلات حضور اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة خلال العام 2019.

- مجموع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المقترحة عن العام 2020**

بناءً على القرار الصادر عن الجمعية العمومية للشركة في اجتماعها الذي انعقد بتاريخ 24 مارس 2021، فقد بلغ مجموع المكافآت التي تقاضاها أعضاء مجلس إدارة الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 مبلغ -/20,700,000.00 درهم (عشرون مليون وسبعمائة ألف درهم)، ويشمل هذا المبلغ بدلات حضور اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة خلال العام 2020 والتي تبلغ في مجموعها مبلغ 1,200,000.00 درهم (واحد مليون ومئتي ألف درهم) وفقاً للتفصيل الوارد في البند التالي.

- بدلات حضور جلسات اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه خلال العام 2020**

لم يتم صرف أية بدلات أو مكافآت لأعضاء المجلس نظير حضور اجتماعات مجلس الإدارة خلال العام 2020. وفيما يتعلق بدلات حضور اجتماعات اللجان المنبثقة عن المجلس، فيبين الجدول التالي البدلات التي تقاضاها أعضاء مجلس الإدارة نظير حضور اجتماعات اللجان المنبثقة عن المجلس خلال العام 2020 والتي تبلغ في مجموعها مبلغ 1,200,000.00 درهم (واحد مليون ومئتي ألف درهم):

الاسم	اسم اللجنة	عدد الاجتماعات	قيمة البدل
معالي/ محمد خليفة المبارك	-	-	-
السيدة/ مريم سعيد أحمد سعيد غباش	اللجنة التنفيذية	6	100,000.00
	لجنة الترشيحات والمكافآت	5	100,000.00
السيد/ وليد أحمد سالم المقرب المهيري	اللجنة التنفيذية	6	200,000.00
السيد/ حمد سالم محمد العامري	اللجنة التنفيذية	6	100,000.00
	لجنة التدقيق	5	100,000.00
السيد/ منصور محمد الملا	لجنة التدقيق	5	200,000.00
	لجنة الترشيحات والمكافآت	5	100,000.00
السيد/ علي سعيد عبد الله الفلاسي	لجنة التدقيق	5	100,000.00
السيد/ مارتن لي إيدلمان	لجنة الترشيحات والمكافآت	5	200,000.00
<b>الإجمالي</b>			<b>1,200,000.00</b>

- البدلات أو الرواتب أو الأتعاب الإضافية التي تقاضاها عضو مجلس الإدارة بخلاف بدلات حضور اللجان وأسبابها خلال العام 2020**

لم يتقاضى أعضاء مجلس الإدارة أية بدلات أو رواتب إضافية خلال العام 2020

### 3.9 اجتماعات مجلس الإدارة

قام المجلس بعقد ستة (6) اجتماعات خلال العام 2020، وذلك لمناقشة المسائل الاستراتيجية والتشغيلية التي تتعلق بالشركة واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها، ويوضح الجدول التالي تواريخ انعقاد هذه الاجتماعات:

الاجتماع	تاريخ الانعقاد
2020/01	08 يناير 2020
2020/02	12 فبراير 2020
2020/03	13 مايو 2020
2020/04	12 أغسطس 2020
2020/05	11 نوفمبر 2020
2020/06	23 ديسمبر 2020

ملاحظة:

- بالإضافة إلى اجتماعات مجلس الإدارة، عقدت اللجنة التنفيذية ستة (6) اجتماعات خلال العام 2020 لمناقشة المسائل ذات الأهمية الاستراتيجية والتشغيلية وتقديم التوصيات بشأنها لمجلس الإدارة (انظر: البند (6.3) لمزيد من المعلومات عن اللجنة التنفيذية)، كما تمّ اتخاذ مجموعة من القرارات من قبل مجلس الإدارة بالتمرير (انظر: البند (3.10) الذي يوضح ذلك).

وكان حضور الاجتماعات سالفة الذكر على النحو التالي:

العضو	الاجتماع 2020/01	الاجتماع 2020/02	الاجتماع 2020/03	الاجتماع 2020/04	الاجتماع 2020/05	الاجتماع 2020/06	عدد مرات الحضور الشخصي
معالي/ محمد خليفة المبارك	✓	✓	✓	✓	✓	✓	6
السيدة/ مريم سعيد أحمد غباش	✓	✓	✓	✓	✓	✓	6
السيد/ وليد أحمد سالم المقرب المهيري	-	✓	✓	✓	✓	✓	5
السيد/ منصور محمد الملا	✓	✓	✓	✓	✓	✓	6
السيد/ حمد سالم محمد العامري	✓	✓	✓	✓	✓	✓	6
السيد/ علي سعيد عبد الله الفلاسي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	6
السيد/ مارتن لي إيدلمان	✓	✓	✓	✓	✓	✓	6

ملاحظات:

- كافة الاعتذارات المقدمة من قبل أعضاء المجلس عن عدم تمكنهم من حضور بعض الاجتماعات يتم النظر فيها وأخذها بعين الاعتبار في بداية كل اجتماع وفقاً لمعد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي، وتماشياً مع القوانين والأنظمة المعمول بها في هذا الشأن.
- تمثّل حضور أعضاء المجلس في هذه الاجتماعات وفقاً لهذا الجدول من خلال حضورهم الشخصي بالأصالة.

تقرير حوكمة الشركات (تابع)

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

### 3. مجلس الإدارة (تابع)

#### 3.10 القرارات التي تم إصدارها بالتمرير

خلال العام 2020، قام مجلس إدارة الشركة بإصدار ثمانية (8) قرارات بالتمرير، وقد تمت مراعاة الضوابط الخاصة بذلك والمنصوص عليها في المادة (24) من النظام الأساسي الخاص بالشركة، وقرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (03 /م.م) لسنة 2020 م بشأن اعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة، حيث:

- تمت الموافقة من قبل أعضاء مجلس الإدارة بالأغلبية على أن الحالات التي تم إصدار القرار بشأنها بالتمرير تعتبر حالات طارئة.
- تم تسليم أعضاء مجلس الإدارة القرار مكتوباً خطياً للموافقة عليه، ومصحوباً بكافة المستندات والوثائق اللازمة لمراجعتها.
- تمت الموافقة الخطية بالأغلبية على القرارات التي أصدرها مجلس الإدارة بالتمرير، كما تم عرضها في الاجتماع التالي لمجلس الإدارة لتضمينها في المحضر الخاص بذلك الاجتماع.
- عدم اعتبار القرار بالتمرير اجتماعاً لمجلس إدارة الشركة، ومن ثم فقد تم الالتزام بالحد الأدنى لعدد اجتماعات مجلس الإدارة المحدد في النظام الأساسي (انظر: البند (3.9)الذي يوضح ذلك).

#### 3.11 الصفقات التجارية مع الأطراف ذات العلاقة

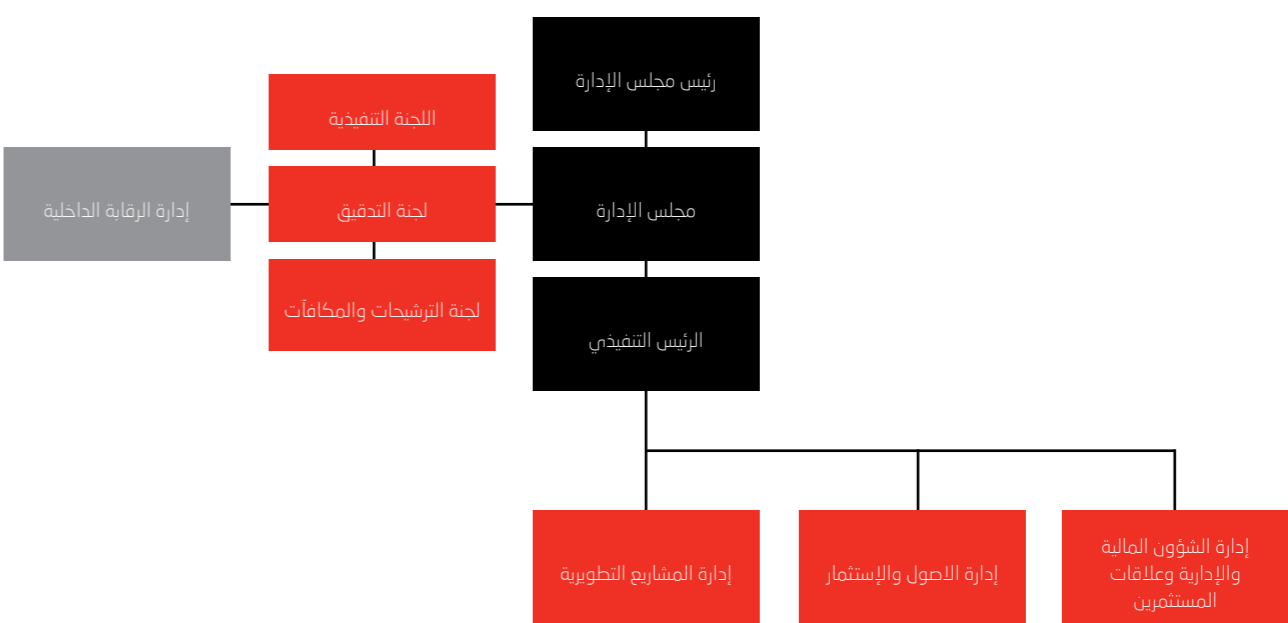
يبين الجدول التالي التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة خلال العام 2020:

الطرف ذو العلاقة	طبيعة (نوع) التعامل	قيمة التعامل (بالألف درهم)
حكومة أبوظبي	إيرادات	1,739,765
مساهم رئيسي والشركات التابعة	إيرادات	34,745
ايرادات تمويل من تمويل مشروع	إيرادات تمويل	8,880
ايرادات تمويل من مشاريع مشتركة	إيرادات تمويل	7,553
	إيرادات تمويل	13,490
بنوك تحت سيطرة حكومة أبوظبي ومساهم رئيسي	تكاليف تمويل	79,307

### 4. الهيكل التنظيمي والإدارة التنفيذية

#### 4.1 الهيكل التنظيمي الخاص بالشركة:

عملت إدارة شركة الدار العقارية منذ تأسيس الشركة على تطوير وتطبيق هيكل تنظيمي متطور يتسم بالكفاءة والفعالية على مستوى إدارات الشركة وأقسامها المختلفة، على وجه يضمن مستوي عالٍ من التنسيق والتفاعل الإداري، إلى جانب ضمان مستوى عالٍ من الإفصاح والشفافية والتفاعل مع الأسواق، والذي تتم مراجعته بصورة مستمرة من قبل اللجان المختصة. ويمثل الرسم البياني التالي الهيكل التنظيمي الخاص بالشركة:



#### 4.2 فريق الإدارة التنفيذية

يعمل فريق الإدارة التنفيذية (الذي يضم الرئيس التنفيذي للشركة والرؤساء التنفيذيين لإدارتها وأقسامها) وفقاً للصلاحيات المحددة لهم من قبل مجلس إدارة الشركة، وضمن الخطة الاستراتيجية المعتمدة؛ وهم يتولون مسؤولية إدارة العمليات اليومية للشركة والمسائل الأساسية المتعلقة سير الأعمال، تماشياً مع إطار الخطة الاستراتيجية للشركة، ويلتقي الرئيس التنفيذي مع فريق الإدارة التنفيذية في الشركة بصورة دورية ومباشرة. و تجدر الإشارة هنا إلى أنه في حال غياب الرئيس التنفيذي لأي سبب من الأسباب، تتولى اللجنة الإدارية متابعة كافة العمليات والأنشطة الخاصة بالشركة، حيث تعقد هذه اللجنة اجتماعاتها على أساس أسبوعي.

ويبين الجدول التالي أعضاء فريق الإدارة التنفيذية لدى الشركة، وتواريخ تعيينهم، والرواتب والمكافآت التي تقاضوها خلال العام 2020:

المنصب	تاريخ التعيين	مجموع الرواتب والبدلات خلال العام 2020 (بالدرهم)	المكافأة السنوية خلال العام 2020 (بالدرهم)	استحقاق الأسهام المقيدة عن السنة الماضية خلال العام 2020 (ج)	أية مكافآت أخرى عينية أو نقدية للعام 2020 أو تستحق مستقبلاً
الرئيس التنفيذي	15 أبريل 2006 (أ)	2,573,964.00	4,041,100.00	2,763,026.00	انظر الملاحظة (د)
الرئيس التنفيذي للإدارة المالية والاستدامة	01 نوفمبر 2011	2,093,520.00	1,633,100.00	1,840,905.00	انظر الملاحظة (د)
الرئيس التنفيذي لإدارة المشاريع التطويرية	01 نوفمبر 2020	415,100.00 (ب)	0.00	0.00	انظر الملاحظة (د)
الرئيس التنفيذي للاستثمار	17 أبريل 2016	2,107,692.00	1,338,400.00	1,478,235.00	انظر الملاحظة (د)

ملاحظات:

(أ) شغل الرئيس التنفيذي للشركة منصبه اعتباراً من تاريخ 12 نوفمبر 2017، وذلك بناء على القرار الصادر عن مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (2017/06) الذي انعقد بتاريخ 12 نوفمبر 2017، حيث كان يشغل منصبه كرئيس تنفيذي لإدارة المشاريع التطويرية لدى الشركة حتى ذلك التاريخ.

(ب) انضم «الرئيس التنفيذي لإدارة المشاريع التطويرية» للعمل في الشركة اعتباراً من تاريخ 01 نوفمبر 2020، وبالتالي فإن مجموع الرواتب والمكافآت الواردة أعلاه تم احتسابها اعتباراً من هذا التاريخ.

(ج) المبالغ الواردة بالدرهم الإماراتي عبارة عن أرقام مجمعة تستند إلى ما نسبته 30% مساهمة الأفراد مضافاً إليها نسبة 30% مساهمة الشركة وفقاً لمعايير الدفع الخاصة بخطة المكافآت التحفيزية طويلة الأجل.

(د) موظفو الإدارة التنفيذية المؤهلون لدى الشركة، تابعين لبرنامج مكافآت تحفيزية طويلة الأجل، حيث يتم دفع الأسهام المقيدة عبر أربع سنوات كالأتي ووفقاً للائتمثال لمتطلبات سياسة برنامج المكافآت التحفيزية طويلة الأجل:

الرئيس التنفيذي: 962,167 سهم مفيد، الرئيس التنفيذي للإدارة المالة والاستدامة: 388,883 سهم مفيد، الرئيس التنفيذي للاستثمار: 318,667 سهم مفيد، وذلك بالاستناد إلى قيمة تقديرية للسهم تبلغ 3.6 درهم إماراتي لكل سهم مفيد. الرئيس التنفيذي لإدارة المشاريع التطويرية: 436,364 سهم مفيد بناء على موافقة مجلس الإدارة بسعر سهم يبلغ 3.3 درهم إماراتي لكل سهم مفيد.

#### 4.3 مسؤوليات وصلاحيات الإدارة التنفيذية

يتمتع الرئيس التنفيذي بالصلاحية للتحرف ضمن إطار الخطة التشغيلية وميزانية الإيرادات والمصروفات التشغيلية التي يتم مناقشتها وإقرارها من قبل مجلس الإدارة، وذلك وفقاً للصلاحيات الممنوحة له بموجب جدول التفويضات، كما يجوز للرئيس التنفيذي تفويض بعض المهام الموكلة إليه إلى فريق الإدارة التنفيذية، وذلك استناداً إلى سياسات المجلس القائمة، وجدول التفويضات والمتطلبات القانونية التي تحدد صلاحيات هذا التفويض، وتسري صلاحيه المسؤوليات والمهام الموكلة للرئيس التنفيذي لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد.

وفيما يلي نوجز المهام والمسؤوليات التي فوّضها مجلس الإدارة للرئيس التنفيذي وأعضاء الإدارة التنفيذية:

#### أ. القيادة واستراتيجية الأعمال والإدارة

- تأمين إدارة متكاملة للشركة، بما في ذلك تقديم معلومات كافية وشاملة عن الشركة للعملاء والموردين والمساهمين والمؤسسات المالية والموظفين ووسائل الإعلام.
- تطوير المشاريع والعمليات التشغيلية للشركة، مع مراعاة مسؤوليات الشركة تجاه مساهميها وعمالئها وموظفيها.
- رفع توصيات إلى مجلس الإدارة بشأن تطوير استراتيجيات الأداء، وإدارة العمليات والأعمال اليومية.
- إدارة الشركة على نحو يتماشى مع الاستراتيجيات وخطط الأعمال والسياسات التي اعتمدها مجلس الإدارة.
- إدارة العمليات والشؤون اليومية، مع مراعاة الأمور التي يحتفظ مجلس الإدارة لنفسه بحق اتخاذ القرار بشأنها.
- ضمان التنسيق والتكامل بين أقسام الشركة وإداراتها المختلفة، وترسيخ الثقافة المؤسسية وقواعد السلوك المهني، والنزاهة في الشركة، بما في ذلك ما يتعلق بعبءاتها وعقودها وغيرها من الممارسات.
- المراجعة الدورية للهيكل التنظيمي للشركة، وإجراء التعديلات اللازمة بهذا الخصوص.
- توجيه أعضاء الإدارة التنفيذية في مهام إدارتهم اليومية للشركة، والإشراف على أدائهم.
- التشاور مع مجلس الإدارة في المسائل التي تأخذ طابعاً استراتيجياً أو تتسم بالحساسية، أو تندرج ضمن المسائل الجوهرية، وذلك بما يضمن لفت انتباه المجلس إليها، واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.



تقرير حوكمة الشركات (تابع)

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

الهيكل التنظيمي والإدارة التنفيذية (تابع)

#### 4. الهيكل التنظيمي والإدارة التنفيذية (تابع) 4.3 مسؤوليات وصلاحيات الإدارة التنفيذية (تابع) ب.إدارة المخاطر والرقابة الداخلية

- ضمان امتثال الموظفين لميثاق قواعد السلوك المهني.
- إدارة المخاطر.
- التطبيق والإدارة الفاعلين لجميع الجوانب الجوهرية المتعلقة بإدارة المخاطر والرقابة الداخلية والامتثال، وذلك لدعم السياسات التي يبنها مجلس الإدارة.
- الالتزام بالمتطلبات التشريعية والقانونية لهيئة الأوراق المالية والسلع، وسوق أبوظبي للأوراق المالية، والقانون الاتحادي رقم (02) لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له.

#### ج. الإشراف المالي وإدارة الأصول

- دراسة كفاءة وفاعلية التكلفة الخاصة بجميع العمليات التشغيلية للشركة.
- ضمان سلامة البيانات والسجلات والنظام المالي.
- حماية الأموال والأصول التي تديرها الشركة، وضمان استقلالها بكفاءة عالية.
- مصادقة ودقة وموثوقية المعلومات المالية والإدارية ذات الصلة بنشاط الشركة.
- وضع ميزانية سنوية من أجل اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.
- ضمان أن تعكس التقارير المالية للشركة صورة حقيقية وعادلة عن الوضع المالي للشركة ونتائج أعمالها وعملياتها التشغيلية.
- التحقق من جميع الاستثمارات وعمليات الإنفاق الرئيسية لرأسمال الشركة، ووضع المقترحات والتوصيات المناسبة بشأنها، ورفعها إلى لجنة التدقيق و/أو اللجنة التنفيذية و/أو مجلس الإدارة لاعتمادها.

إلى جانب ذلك، فقد وجّه مجلس الإدارة إلى تشكيل عددٍ من اللجان الإدارية، والتي تضم في عضويتها عدداً من أعضاء فريق الإدارة التنفيذية لدى الشركة، وقام المجلس بتفويضها مجموعة من الاختصاصات والصلاحيات التي من شأنها دعم وتعزيز مهام الإدارة التنفيذية. الأمر الذي ينعكس إيجاباً على أنشطة الشركة وأعمالها اليومية، وتخضع كل لجنة من هذه اللجان لميثاق خاص يحدد أعضاءها وكيفية تعيينهم، وصلاحياتها، ومسؤولياتها، ووظيفتها، وآلية عملها، وإعداد التقارير الخاصة بها، وتقييم أدائها بشكل دوري ... إلخ. وتتم مراجعة هذه الموائيق من قبل مجلس الإدارة بشكل دوري لضمان كفاءة عمل هذه اللجان وفعاليتها، حيث قام مجلس الإدارة بإجراء مراجعة شاملة لكافة الموائيق الخاصة بهذه اللجان في اجتماعه رقم (2018/07) الذي انعقد بتاريخ 14 نوفمبر 2018.

وتتمثل هذه اللجان في الآتي:

- اللجنة الإدارية :** يرأسها الرئيس التنفيذي، وتضم في عضويتها عدداً من فريق الإدارة التنفيذية لدى الشركة، وتعقد اللجنة اجتماعاتها بشكل أسبوعي وعند اقتضاء الضرورة، وتختص هذه اللجنة في التأكد من أن ممارسات الشركة وأعمالها وأنشطتها التشغيلية تتوافق مع الموائيق والسياسات المقررة من قبل مجلس الإدارة، وأنه يتم ممارستها والقيام بها على وجه يصبّ في مصلحة الأطراف ذات العلاقة من عملاء ومساهمين ومستثمرين وموردين وعاملين ... إلخ. إلى جانب مراجعة ومتابعة أداء الأقسام المختلفة داخل الشركة، والتأكد من تحقيقها لمؤشرات الأداء الرئيسية، وإصدار التوصيات اللازمة لمجلس الإدارة و/أو اللجان التابعة له حيثما تطلب الأمر ذلك، ووفقاً لجدول التفويضات المعمول به لدى الشركة، وذلك فيما يتصل بإطار عمل الحوكمة، وجدول التفويضات والسياسات والإجراءات المعمول بها داخل الشركة، وخطة العمل الخاصة بالشركة، ورؤية الشركة وقيمها وأهدافها، واستراتيجية الشركة ومبادراتها ومؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة بها، وخطط بيئة الأعمال، وكذلك احتياجات الشركة من الموارد البشرية والامتيازات والبدلات والحوافز الممنوحة لهم، وأيضاً عملية ضبط الاستثمار المعتمدة من قبل الشركة، والمسائل والتوصيات والفرص المتعلقة بها، والاستحواذات والفرص الاستثمارية المتاحة، والمسائل المتعلقة بالشركات التابعة والمشاريع المشتركة، إلى جانب أية اختصاصات أخرى يتم تفويضها للجنة من وقت لآخر وفقاً لمتطلبات سير الأعمال.

- لجان المناقصات:** وتنقسم إلى لجتين على النحو الآتي:
  - **لجنة المناقصات (أ):** يرأسها الرئيس التنفيذي، وتضم في عضويتها عدداً من فريق الإدارة التنفيذية لدى الشركة، وتعقد اللجنة اجتماعاتها بشكل أسبوعي وعند اقتضاء الضرورة.
  - **لجنة المناقصات (ب):** يرأسها المدير التنفيذي لإدارة الموارد البشرية والثقافة والأداء، وتضم في عضويتها عدداً من فريق الإدارة التنفيذية لدى الشركة، وتعقد اللجنة اجتماعاتها بشكل أسبوعي وعند اقتضاء الضرورة.

وتختص هاتين اللجتين بمتابعة والنظر في الأنشطة والممارسات المتصلة بإدارة العقود والمشتريات وقوائم مزودي الخدمات ومقدمي العروض، وإصدار التوصيات اللازمة فيما يخص إرساء العطاءات والتكليف بالأعمال المتعلقة بإدارة المشاريع التطويرية وإدارة الأصول والعقود المؤسسية، وذلك وفقاً للحدود والضوابط والمعايير المقررة في جدول التفويضات المعمول به لدى الشركة والموائيق الخاصة بهاتين اللجتين ، إلى جانب أية اختصاصات أخرى يتم تفويضها لهاتين اللجتين من وقت لآخر وفقاً لمتطلبات سير الأعمال.

- الجنة الاستثمار:** يرأسها الرئيس التنفيذي، وتضم في عضويتها عدداً من فريق الإدارة التنفيذية لدى الشركة، وتعقد اللجنة اجتماعاتها بشكل شبه أسبوعي وعند اقتضاء الضرورة، وتختص اللجنة في المراجعة و/أو الموافقة و/أو التوصية (وفقاً لجدول التفويضات المعمول به لدى الشركة) وذلك فيما يخص المسائل المتصلة بعملية ضبط الاستثمار، والفرص والاستثمارات الاستراتيجية للشركة، والمسائل المتعلقة بالسيولة النقدية، إلى جانب أية اختصاصات أخرى يتم تفويضها للجنة من وقت لآخر وفقاً لمتطلبات سير الأعمال.

- لجنة إدارة المخاطر:** يرأسها الرئيس التنفيذي، وتضم في عضويتها عدداً من فريق الإدارة لدى الشركة، وتعقد اللجنة اجتماعاتها بشكل ربع سنوي وعند اقتضاء الضرورة (انظر: الفقرة رقم (9.0)من هذا التقرير لمزيد من المعلومات بشأن مهام واختصاصات هذه اللجنة).

يقر أعضاء هذه اللجان عن نظام هذه اللجان بمسؤولياتهم في الشركة، وعن مراجعة آليات عملها، والتأكد من فعاليتها.

### 5. مدقق الحسابات الخارجي

تم تعيين شركة «ديلويت أند توش» كمدقق خارجي لشركة الدار العقارية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020من خلال قرار صادر عن الجمعية العمومية للشركة في اجتماعها الذي انعقد في 18 مارس 2020، وتعتبر شركة «ديلويت أند توش» واحدة من مؤسسات التدقيق الخارجي ذات الخبرة الواسعة في مجال التدقيق والمعتمدة لدى وزارة الاقتصاد، وتعمل باستقلالية عن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في الشركة، وتمتلك شركة «ديلويت أند توش» مكاتب في أبوظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة والفجيرة.

يبين الجدول التالي الخدمات التي قدمها المدقق الخارجي خلال عام 2020 والرسوم التي تقاضاها في مقابل هذه الخدمات:

اسم مكتب التدقيق	ديلويت أند توش
اسم المدقق الشريك	جورج نجم
عدد السنوات التي قضاها كمدقق حسابات خارجي للشركة	ستتين
عدد السنوات التي قضاها المدقق الشريك في تدقيق حسابات الشركة	ستتين
إجمالي أتعاب التدقيق للبيانات المالية الخاصة بالسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 (بالدرهم)	894,000.00

الخدمات الأخرى التي قدمها المدقق الخارجي خلال العام 2020 والرسوم التي تقاضاها في مقابل هذه الخدمات	
الخدمة	المبلغ (بالدرهم)
أعمال تدقيق أخرى	122,550
أعمال استشارية أخرى	1,397,341
أعمال تدقيق أخرى	1,591,891

إلى جانب ذلك، فقد لجأت شركة الدار العقارية خلال العام 2020 إلى الحصول على خدمات استشارية ومالية ومحاسبية، التي قام مدقق حسابات خارجي بخر غير مدقق الحسابات الخارجي المعين، وذلك على النحو الآتي:

الشركة	المبلغ (بالدرهم)
1 Meralis	98,000
2 PwC	646,767
3 Ardent	49,579
4 Ernst & Young	580,777
<b>المجموع</b>	<b>1,375,123</b>

ولم يورد مدقق حسابات الشركة أية تحفظات فيما يخص البيانات المالية المرحلية و/أو السنوية الخاصة بالشركة خلال العام 2020.

تقرير حوكمة الشركات (تابع)

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

## 6. لجان مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بتشكيل ثلاث (3) لجان للإسهام في تنفيذ مهامه، وقام بتحويلها صلاحيات ومسؤوليات تكفل تطبيق القرارات الصادرة عنه. وتمثل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة باللجان التالية:

- لجنة التدقيق.
- لجنة الترشيحات والمكافآت.
- اللجنة التنفيذية.

يوجد لكل لجنة ميثاق يحدد أهدافها ومسؤولياتها وهيكلها وإطار عملها وآلية رفع التقارير الصادرة عنها، وتتم مراجعة الموائيق الخاصة بهذه اللجان بشكل دوري لضمان تحديثها وتعديلها بما يضمن كفاءة عمل هذه اللجان وفعاليتها. وقام المجلس بإعادة هيكلة جميع اللجان لضمان توافق وانسجام المهام والمسؤوليات الموكلة لها مع قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم ( 03 /رم) لسنة 2020 م بشأن اعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة، كما قام المجلس بإعادة تشكيل هذه اللجان في اجتماعه رقم (2019/02) الذي انعقد بتاريخ 20 مارس 2019، عقب عملية انتخاب مجلس الإدارة من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية الذي انعقد بتاريخ 20 مارس 2019.

### 6.1 لجنة التدقيق

يقر السيد «منصور محمد الملا» رئيس لجنة التدقيق بمسؤوليته عن نظام اللجنة في الشركة، وعن مراجعته لآلية عملها، والتأكد من فعاليتها.

تسهم لجنة التدقيق في قيام مجلس الإدارة بالمسؤوليات التي تفرضها حوكمة الشركات فيما يتعلق بإدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية وسياسات العمل المحاسبية وإعداد التقارير المالية ومهام التدقيق الداخلي والخارجي، حيث تقدم لجنة التدقيق ضماناً لمجلس الإدارة أن الأهداف الرئيسية التي تنشدها الشركة يتم تحقيقها بشكل فعال وكفاءة عالية، وفي إطار محكم من الرقابة والضوابط الداخلية، وإدارة المخاطر والحوكمة.

تتألف لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين، جميعهم مستقلون، ويقتضي ميثاق لجنة التدقيق أن يكون جميع أعضاء اللجنة ملقّين بالنواحي المالية، وأن يكون لأحد أعضائها على الأقل خبرة في مجال الأعمال المحاسبية والمالية، ومن ناحية أخرى يعقد رئيس اللجنة اجتماعات دورية مع الإدارة التنفيذية ومدير إدارة الرقابة الداخلية للتأكد من اطلاع أعضاء اللجنة على الأمور الرئيسية، كما تجتمع اللجنة بالمدقق الخارجي - وبدون وجود أعضاء من الإدارة التنفيذية - حسبما تراه اللجنة مناسباً.

تضم لجنة التدقيق الأعضاء التالية أسماؤهم:

أعضاء لجنة التدقيق	المنصب
السيد/ منصور محمد الملا	رئيس اللجنة
السيد/ علي سعيد عبدالله سليم الفلاسي	عضو
السيد/ حمد سالم محمد العامري	عضو

ملاحظات:

- تمّ إعادة تشكيل لجنة التدقيق بموجب القرار الصادر عن مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (2019/02) الذي انعقد بتاريخ 20 مارس 2019.
- تمّ انتخاب السيد «منصور محمد الملا» لتولّي منصب رئيس لجنة التدقيق بناءً على القرار الصادر عن لجنة التدقيق في اجتماعها رقم (2019/03) الذي انعقد بتاريخ 07 أغسطس 2019.

يحدد ميثاق لجنة التدقيق المسؤوليات المناطة بلجنة التدقيق على النحو التالي:

### (أ) التقارير المالية

- النظر في أية بنود هامة وغير معتادة ترد أو يجب إيرادها في التقارير والبيانات المالية السنوية ونصف السنوية وربيع السنوية، و إيلاء الاهتمام اللازم بها، ومناقشتها مع الإدارة التنفيذية والمدقق الخارجي، وإصدار توصيات بشأنها لمجلس الإدارة لاعتمادها.
- ضمان وجود آلية للإفصاح المستمر لهيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية.
- ضمان سلامة البيانات المالية للشركة وتقاريرها (السنوية ونصف السنوية وربيع السنوية) ومراجعتها كجزء من عملها العادي خلال السنة، والتركيز بشكل خاص على ما يلي:
  - أية تغييرات في السياسات والممارسات المحاسبية.
  - إبراز النواحي الخاصة لتقدير الإدارة.
  - التعديلات الجوهرية الناتجة عن التدقيق.
  - افتراض استمرارية عمل الشركة.
  - التقيّد بالمعايير المحاسبية التي تقرّها هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية.
  - التقيّد بقواعد الإدراج والإفصاح وغيرها من المتطلبات القانونية المتعلقة بإعداد التقارير المالية.

### (ب) حوكمة الشركة

- الإشراف والرقابة على التطبيق الداخلي لإطار حوكمة الشركة، وضمان الالتزام التام بالنظم القانونية والتشريبعية الخاصة بذلك.
- المراجعة الدورية المنتظمة لمدى التزام إدارة الشركة وامثالها لإطار عمل الحوكمة الذي تمّ إقراره واعتماده من قبل مجلس إدارة الشركة.
- مراجعة تقرير الحوكمة الذي يتم إرساله بشكل سنوي لهيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية، وإصدار التوصيات اللازمة لمجلس الإدارة بهذا الشأن.

### (ج) نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

- تعيين أي طرف خارجي للقيام بمهام التدقيق الداخلي وفقاً لمتطلبات العمل، وتحديد أتعابهم، والنظر في طلبات استقلالاتهم وإنهاء خدماتهم.
- المراجعة الدورية لأنظمة الرقابة الداخلية في الشركة، لتقييم كفاءتها وفعاليتها.
- مناقشة نظام الرقابة الداخلية مع الإدارة التنفيذية في الشركة، وتقييم فاعليتها وكفاءتها في أداء رسالتها ومهامها على وجه يسهم بفعالية عالية في تطوير أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بالشركة.
- مناقشة ومراجعة السياسات والإجراءات المتّبعة في الشركة مع إدارتها التنفيذية، لضمان أداء رسالتها بفعالية، على وجه يسهم في تطوير هذه السياسات والإجراءات.
- مراقبة ومتابعة تطبيق إطار عمل إدارة المخاطر ونظم الرقابة الداخلية وفقاً لسياستها واستراتيجيات العمل الخاصة بها، ومتابعة وتقييم كفاءة وفعالية هذه السياسات والاستراتيجيات، وذلك من خلال إجراء عمليات تدقيق للسجلات ولقاعدة المعلومات، وأنظمة أمن الشبكات والتحكم للوحدات التشغيلية والاستراتيجية لهذه الإدارات.
- دراسة نتائج عمليات التدقيق الرئيسية في مسائل الرقابة الداخلية (والتي من ضمنها قضايا النصب والاحتيال التي تقع داخل الشركة).

### (د) المدقق الخارجي

- وضع وتطبيق سياسة التعاقد مع مدقق الحسابات الخارجي، ورفع تقرير وتوصيات لمجلس الإدارة تحدد فيه المسائل التي ترى أهمية اتخاذ إجراء بشأنها، مع تقديم توصياتها بالخطوات اللازم اتخاذها.
- التسيق مع مجلس إدارة الشركة والإدارة التنفيذية والرئيس التنفيذي للإدارة المالية في الشركة في سبيل أداء مهامها، وعلى اللجنة الاجتماع مع مدقق الحسابات الخارجي للشركة مرة على الأقل في كل فترة إعلان عن البيانات المالية.
- مناقشة طبيعة ونطاق وفاعلية عمليات التدقيق، مع الأخذ بعين الاعتبار توافقها مع معايير التدقيق المعتمدة.
- متابعة ومراقبة استقلالية مدقق الحسابات الخارجي، ومدى موضوعيته، ومناقشته حول طبيعة ونطاق عمليات التدقيق، ومدى فعاليتها وفقاً لمعايير التدقيق المعتمدة.
- مناقشة المدقق الخارجي بشأن مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المطبّقة في التقارير المالية.
- مراجعة أداء المدقق الخارجي، وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة في هذا الشأن.
- مراجعة رسالة مدقق الحسابات الخارجي وخطة عمله، وأية استفسارات جوهرية يطرحها المدقق على مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية بخصوص السجلات المحاسبية أو الحسابات المالية أو أنظمة الرقابة، والتأكد بأنه قد تمّ مراجعتها ومناقشتها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها، وتقديم الردود بشأنها في الوقت المطلوب.
- مناقشة أية مشاكل قد يواجهها المدقق الخارجي أثناء أدائه للتدقيق والمراجعة المالية، بما في ذلك القيود التي قد تحد من نطاق العمل، أو الحصول على المعلومات اللازمة لإتمام العمل.
- ضمان التنسيق بين مدققي الحسابات الداخليّين والخارجيّين، وتوافر الموارد الضرورية لإدارة الرقابة الداخلية، ومراجعة ومراقبة كفاءة هذه الإدارة.

### (هـ) إدارة الرقابة الداخلية

- مراجعة الأنشطة والموارد والهيكل التنظيمي الخاص بإدارة الرقابة الداخلية، ومراجعة إطار عمل إدارة الرقابة الداخلية ومراجعة واعتماد خطة التدقيق السنوية.
- النظر في عملية اختيار وتعيين مدير إدارة الرقابة الداخلية ومقدمي خدمات التدقيق الداخلي، أو استقلالاتهم أو إنهاء خدماتهم.
- مراجعة التقارير المقدّمة إلى اللجنة من قبل مدير إدارة الرقابة الداخلية، والردود الواردة من قبل إدارة الشركة عليها، وضمان أن النتائج والتوصيات المقدّمة من المدقق الداخلي والاقتراحات والردود الصادرة عن الإدارة التنفيذية قد تم استلامها ومناقشتها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها، ومناقشة مدير إدارة الرقابة الداخلية فيما إذا كان هناك أية صعوبات تواجهه في القيام بمهام التدقيق كالقيود المفروضة على نطاق عمله، أو صعوبة الحصول على المعلومات اللازمة لممارسة مسؤولياته.
- تقييم جودة مهام إدارة الرقابة الداخلية والمدقق الداخلي (إن وجد)، خاصةً فيما يتعلق بالتخطيط والمتابعة وإعداد التقارير، وتقييم أداء مدير إدارة الرقابة الداخلية، وتزويده بالمشورة والتوجيه في الوقت الملائم.
- التأكد من امتلاك إدارة الرقابة الداخلية العدد الكافي من الكادر الوظيفي، إلى جانب امتلاكها السلطة والمكانة الملائمة داخل الشركة.
- الاجتماع مع مدير إدارة الرقابة الداخلية مرة واحدة على الأقل سنوياً، لضمان عدم وجود أية مسائل معلقة.
- إعداد تقارير لمجلس الإدارة بشأن كافة المسائل التي يتم النظر فيها من قبل اللجنة.

تقرير حوكمة الشركات (تابع)

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

## 6. لجان مجلس الإدارة (تابع)

### 6.1 لجنة التدقيق (تابع) و الامتثال

- مراجعة مدى امتثال موظفي الشركة لقواعد السلوك المهني.
- النظر في تعيين ضابط الامتثال أو استقالته أو إقالته.
- مراجعة مدى ملاءمة الممارسات والإجراءات الخاصة بالامتثال للقوانين والأنظمة واللوائح المعمول بها.
- مراجعة ومتابعة:
  - فاعلية نظام متابعة الامتثال لقواعد الإدراج والإفصاح وغيرها من المتطلبات القانونية والتشريبية ذات الصلة بنشاط الشركة (بما فيها القواعد واللوائح والأنظمة الداخلية).
  - التطورات والتحديثات التي تطرأ على النظم التشريعية والقانونية، والتي قد تؤثر على الشركة تأثيراً جوهرياً.
  - الجهود المبذولة من قبل إدارة الشركة لضمان الالتزام والامتثال لقواعد السلوك المهني.
- الحصول على تحديثات منتظمة من الإدارة (ومن المستشار القانوني للشركة أو ضابط الامتثال عند الحاجة) عن الأمور المتعلقة بالامتثال، إلى جانب التحقيق والنظر في المسائل التي تؤثر على نزاهة فريق الإدارة في الشركة، والتي تشمل على حالات تضارب المصالح أو مخالفة قواعد السلوك المهني، وذلك وفقاً لما تنص عليه السياسات والأنظمة المعمول بها داخل الشركة.

### ٦.٢ مسؤوليات واختصاصات أخرى

- خلق قنوات من التواصل الحر والمفتوح بين كل من: لجنة التدقيق والمدققين الخارجيين والمدققين الداخليين وإدارة الشركة.
- النظر في أي أمور أو مواضيع أخرى بناءً على توجيهات صادرة عن مجلس الإدارة في هذا الشأن.

### ٦.٣ بلاغات وإفصاحات الموظفين

- القيام بوضع السياسات والإجراءات والضوابط التي تمكّن موظفي الشركة من الإبلاغ عن أية مخالفات محتملة في التقارير المالية أو الرقابة الداخلية أو غيرها من المسائل بشكل سري، والخطوات الكفيلة بإجراء تحقيقات مستقلة وعادلة فيما يخص تلك المخالفات، وإجراء مراجعة دورية لهذه السياسات والإجراءات.
- متابعة إجراءات التحقيق في هذه المخالفات، للتأكد من استقلالية التحقيقات ونزاهتها.
- مراجعة إجراءات التحقيق التي تتخذها إدارة الشركة في التعامل مع المخالفات التي يتم الإبلاغ عنها، وتصحيح ما قد يشوبها من انحرافات.

قامت لجنة التدقيق في اجتماعها رقم (2013/04) بمراجعة سياسة الإبلاغ عن المخالفات لدى الشركة، ومتابعة تطوير وتنفيذ الأنظمة الخاصة بذلك، لضمان فعاليتها، وقامت برفع توصية لمجلس الإدارة بهذا الشأن، الذي قام بدوره بالمصادقة عليها في اجتماعه رقم (2013/06) الذي انعقد بتاريخ 06 نوفمبر 2013.

قامت لجنة التدقيق بعقد خمسة (5) اجتماعات خلال العام 2020، وذلك على النحو التالي:

رقم الاجتماع	تاريخ الإنعقاد
2020/01	11 فبراير 2020
2020/02	18 مايو 2020
2020/03	10 أغسطس 2020
2020/04	17 أغسطس 2020
2020/05	09 نوفمبر 2020

العضو	المنصب	الاجتماع 2020/01	الاجتماع 2020/02	الاجتماع 2020/03	الاجتماع 2020/04	الاجتماع 2020/05	عدد مرات الحضور
السيد/ منصور محمد الملا	رئيس اللجنة	✓	✓	✓	✓	✓	5
السيد/ علي سعيد عبدالله سليم الفلاسي	عضو	✓	✓	✓	✓	✓	5
السيد/ حمد سالم محمد العامري	عضو	✓	✓	✓	✓	✓	5

ملاحظة:

- تمثّل حضور أعضاء اللجنة في هذه الاجتماعات وفقاً لهذا الجدول من خلال حضورهم الشخصي بالأطالة.

### 6.2 لجنة الترشيحات والمكافآت

يقر السيد «مارتن لي ايدلمان» رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت بمسؤوليته عن نظام اللجنة في الشركة، وعن مراجعته لآلية عملها، والتأكد من فعاليتها.

تقدم لجنة الترشيحات والمكافآت تقاريرها لمجلس الإدارة عن إدارة الموارد البشرية وسياسات التعميوضات التي تعكس أفضل الممارسات، كما تقدّم توصياتها بشأن خطط تعاقب مناصب المجلس مع مراعاة التحديات والفرص التي تواجه الشركة، وما تحتاجه من مهارات وخبرات مستقبلية.

تتألف لجنة الترشيحات والمكافآت من ثلاثة (3) أعضاء غير تنفيذيّين، جميعهم مستقلّون، ويعقد رئيس اللجنة اجتماعات دورية مع الإدارة التنفيذية ومدير إدارة الموارد البشرية، لضمان اطلاع أعضاء اللجنة على الأمور الجوهرية التي تندرج ضمن اختصاصات اللجنة.

تضم لجنة الترشيحات والمكافآت الأعضاء التالية أسماؤهم:

أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت	المنصب
السيد/ مارتن لي ايدلمان	رئيس اللجنة
السيد/ منصور محمد الملا	عضو
السيدة/ مريم سعيد أحمد غباش	عضو

ملاحظات:

- تمّ إعادة تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت بموجب القرار الصادر عن مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (2019/02) الذي انعقد بتاريخ 20 مارس 2019.
- تمّ انتخاب السيد «مارتن لي ايدلمان» لتولي منصب رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت بناءً على القرار الصادر عن لجنة الترشيحات والمكافآت في اجتماعها رقم (2019/02) الذي انعقد بتاريخ 11 مارس 2019.

يحدد ميثاق لجنة الترشيحات والمكافآت مسؤوليات اللجنة كما يلي:

- التأكد من استقلالية الأعضاء المستقلين بشكل مستمر، وإذا تبيّن للجنة أن أحد الأعضاء قد فقد شروط الاستقلالية، وجب عليها عرض الأمر على المجلس ليقوم باتخاذ اللازم في هذا الشأن وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها.
- إعداد السياسة الخاصة بمنح المكافآت والمزايا والحوافز والرواتب الخاصة بأعضاء مجلس إدارة الشركة والعاملين فيها، ومراجعتها بشكل سنوي، وعلى اللجنة أن تتحقق من أن المكافآت والمزايا الممنوحة للإدارة التنفيذية العليا معقولة وتناسب مع أداء الشركة.
- تحديد احتياجات الشركة من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا والموظفين، وأسس اختيارهم.
- إعداد السياسة الخاصة بالموارد البشرية والتدريب في الشركة، ومراقبة ومتابعة تطبيقها، ومراجعتها بشكل دوري.
- وضع واعتماد سياسة وآلية الترشّح لعضوية مجلس إدارة الشركة، وتنظيم ومتابعة الإجراءات الخاصة بالترشيح لعضوية مجلس الإدارة، بما يتوافق مع القوانين والأنظمة المعمول بها.
- مراجعة الاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس إدارة الشركة، وإعداد وصف للقردرات والمؤهلات المطلوبة لعضوية المجلس.
- مراجعة هيكل مجلس الإدارة، ورفع التوصيات الصادرة في شأن التغييرات التي يمكن إجراؤها عليه إلى مجلس الإدارة لاعتماد تطبيقها.
- أية اختصاصات ومهام أخرى يتم تحديدها من قبل مجلس الإدارة من وقت لآخر.

وبناءً على القرار الصادر عن مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (2013/04) الذي انعقد بتاريخ 01 يوليو 2013، فقد قرّر المجلس أن تعقد لجنة الترشيحات والمكافآت اجتماعاً واحداً على الأقل سنوياً للقيام بمسؤولياتها، والوفاء بمتطلباتها التشريعية وفقاً للوائح والأنظمة المقررة والمعمول بها لدى هيئة الأوراق المالية والسلع، وعليه قامت لجنة الترشيحات والمكافآت بعقد خمسة (5) اجتماعات خلال العام 2020، وذلك على النحو التالي:

رقم الاجتماع	تاريخ الانعقاد
2020/01	11 فبراير 2020
2020/02	15 أبريل 2020
2020/03	11 أغسطس 2020
2020/04	02 نوفمبر2020
2020/05	10 نوفمبر 2020

وكان حضور الاجتماعات سالفة الذكر على النحو التالي:

العضو	المنصب	الاجتماع 2020/01	الاجتماع 2020/02	الاجتماع 2020/03	الاجتماع 2020/04	الاجتماع 2020/05	عدد مرات الحضور
السيد/ مارتن لي ايدلمان	رئيس اللجنة	✓	✓	✓	✓	✓	5
السيد/ منصور محمد الملا	عضو	✓	✓	✓	✓	✓	5
السيدة/ مريم سعيد أحمد غباش	عضو	✓	✓	✓	✓	✓	5

ملاحظة:

- تمثّل حضور أعضاء اللجنة في هذه الاجتماعات وفقاً لهذا الجدول من خلال حضورهم الشخصي بالأطالة.

## 113

تقرير حوكمة الشركات (تابع)

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

## 6. لجان مجلس الإدارة (تابع)

### 6.3 اللجنة التنفيذية

يقر السيد «وليد أحمد سالم المقرب المهيري» رئيس اللجنة التنفيذية بمسؤوليته عن نظام اللجنة في الشركة، وعن مراجعته لآلية عملها، والتأكد من فعاليتها.

تلعب اللجنة التنفيذية دوراً استشارياً لمجلس الإدارة، وتعمل على توفير الضمان والرقابة على استراتيجية الشركة وتحديد الأولويات المتعلقة بالمشاريع والأداء.

تتألف اللجنة التنفيذية من ثلاثة (3) أعضاء غير تنفيذيين، جميعهم مستقّلون، وهذا ويعقد رئيس اللجنة اجتماعات دورية مع الإدارة التنفيذية للشركة لضمان اطلاع أعضاء اللجنة على الأمور الجوهرية بشكل منتظم.

تضم اللجنة التنفيذية الأعضاء التالية أسماؤهم:

أعضاء اللجنة التنفيذية	المنصب
السيد/ وليد أحمد سالم المقرب المهيري	رئيس اللجنة
السيد/ حمد سالم محمد العامري	عضو
السيدة/ مريم سعيد أحمد غباش	عضو

ملاحظات:

- تمّ إعادة تشكيل اللجنة التنفيذية بموجب القرار الصادر عن مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (2019/02) الذي انعقد بتاريخ 20 مارس 2019.
- تمّ تعيين السيد «وليد أحمد سالم المقرب المهيري» لتولّي منصب رئيس اللجنة التنفيذية بموجب القرار الصادر عن اللجنة التنفيذية في اجتماعها رقم (2019/01) الذي انعقد بتاريخ 08 أبريل 2019.

حدد ميثاق اللجنة التنفيذية المسؤوليات الموكلة لها كما يلي:

- في مجال استراتيجية الاستثمار واعتماد السياسات:**
  - الإشراف على استراتيجية الاستثمار والسياسات على مستوى الشركة ككل.
  - الموافقة على القرارات المتعلقة بالاستثمارات والمشاريع التطويرية الخاصة بالشركة وفقاً للحدود والقيود المقرّرة في جدول التفويضات.
  - مراجعة واعتماد السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالمشاريع التطويرية وإدارة الأصول لدى الشركة.
  - اعتماد استراتيجية إدارة المناقصات والمشتريات، وإرساء العطاءات التي تتعلق بالمناقصات الجوهرية الخاصة بالشركة وفقاً للحدود والقيود المقرّرة في جدول التفويضات.

- في مجال الإشراف والمراجعة:**

- مراجعة واعتماد مؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة بالمشاريع التطويرية، ومتابعة مستوى الأداء فيها.
- متابعة الأداء الخاص بالاستثمارات والمناقصات.
- مراجعة المتطلبات الخاصة بالحاجة إلى زيادة رأس المال، وإصدار التوصيات المناسبة في هذا الشأن.
- مراجعة التأثيرات الخاصة بعمليات الاستثمار.
- مراجعة الأهداف والنسب المالية الرئيسية التي تضعها اللجان الإدارية ذات الاختصاص.

قامت اللجنة التنفيذية بعقد ستة (6) اجتماعات خلال العام 2020، وذلك على النحو التالي:

الاجتماع	تاريخ الانعقاد
2020/01	12 مارس 2020
2020/02	09 أبريل 2020
2020/03	12 يوليو 2020
2020/04	26 أكتوبر 2020
2020/05	11 نوفمبر 2020
2020/06	13 ديسمبر 2020

وكان حضور الاجتماعات سالفة الذكر على النحو التالي:

العضو	المنصب	الاجتماع 2020/01	الاجتماع 2020/02	الاجتماع 2020/03	الاجتماع 2020/04	الاجتماع 2020/05	الاجتماع 2020/06	عدد مرات الحضور
السيد/ وليد أحمد سالم المقرب المهيري	رئيس اللجنة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	6
السيد/ حمد سالم محمد العامري	عضو	✓	✓	✓	✓	✓	✓	6
السيدة/ مريم سعيد أحمد غباش	عضو	✓	✓	✓	✓	✓	✓	6

ملاحظة:

- تمثّل حضور أعضاء اللجنة في هذه الاجتماعات وفقاً لهذا الجدول من خلال حضورهم الشخصي بالأمانة.

## 7. لجنة متابعة شؤون المطلعين، وسياسة تداولات المطلعين وأعضاء مجلس الإدارة في أسهم الشركة

### 7.1 سياسة تداولات المطلعين

قام مجلس الإدارة بوضع سياسة لتداول المطلعين في أسهم الشركة تماشياً مع قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم ( 03 /م) لسنة 2020 م بشأن اعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة، واللائحة الداخلية رقم (2009/5) الصادرة عن سوق أبوظبي للأوراق المالية، حيث تتيح هذه السياسة لمجلس الإدارة والعاملين لدى الشركة الوفاء بالتزاماتهم القانونية عندما تكون لديهم معلومات جوهرية قد تؤثر على سعر سهم الشركة في السوق المالي، وتتضمّن هذه السياسة شرحاً مفصّلاً للضوابط التي تحكم تداولات المطلعين، وتضع قيوداً على التداول في الأوراق المالية الصادرة عن شركة الدار العقارية ش.م.ع.

تحظر هذه السياسة التداول إن كان هناك احتمال معقول في استغلال معلومات غير منشورة أو غير مفتح عنها ذات علاقة بأعمال الشركة، ولها تأثير على أسعار التداول، وتطبق سياسة تداول المطلعين في الأسهم على مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، وجميع الموظفين العاملين لدى الشركة الذين لديهم اطلاع على معلومات وبيانات جوهرية، وتجدر الإشارة هنا إلى التزام الشركة التام بإجراء مراجعة دورية لقائمة مطلعيها وتحديثها عبر الموقع الإلكتروني لسوق أبوظبي للأوراق المالية، كان آخرها في شهر نوفمبر من العام 2020بما يتناسب مع المشاريع والخطط الاستراتيجية والتشغيلية التي تنبّأها الشركة.

وبموجب هذه السياسة، يتم حظر التداول على أسهم الشركة من قبل المطلعين في فترات تقييد التداولات التي تفرضها هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية، ويتعيّن على أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والعاملين في الشركة والشركات التابعة إبلاغ إدارة السوق قبل تقديم طلباتهم إلى سوق أبوظبي للأوراق المالية بهدف إجراء تداول مطلع، وذلك بغض النظر عن قيمة ونوع الصفقة (بيع أو شراء).

تحفظ شركة الدار العقارية بحقها في منع أو تقييد أي تداول عندما ترى احتمالاً معقولاً لاستغلال معلومات غير منشورة (غير مفتح عنها) فيما يتعلق بأعمال الشركة بشكل قد يؤثّر على سعر تداول الأسهم في السوق. علاوةً على ذلك، يمكن فرض فترة حظر إضافية يحظر خلالها إجراء أيّ تداولات من قبل المطلعين سواء كانوا من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية أو العاملين لدى الشركة أو الشركات التابعة. كفترة حظر التداولات التي تمّ فرضها تزامناً مع الفترة الزمنية التي استغرقتها مباحثات ومفاوضات الاندماج بين شركتي «الدار العقارية» و «صروح العقارية».

هذا ويدرك أعضاء مجلس الإدارة اللاتزامات المترتبة عليهم بشأن متطلبات الإفصاح عن تداولاتهم في أسهم الشركة، وهم ملتزمون بجميع المتطلبات المقرّرة من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية.

### 7.2 لجنة متابعة شؤون المطلعين وتداولاتهم في أسهم الشركة والأوراق المالية المصدرة عنها ومهامها

إعمالاً لأحكام قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم ( 03 /م) لسنة 2020 م بشأن اعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة، قامت إدارة الشركة بتشكيل لجنة مختصة بشؤون المطلعين وتداولاتهم في أسهم الشركة والأوراق المالية المصدرة عنها، كما قامت إدارة الشركة بتحديد المهام والاختصاصات الموكلة لهذه اللجنة وذلك وفقاً للتفصيل الآتي:

#### 7.2.1 لجنة متابعة شؤون المطلعين وتداولاتهم

تضم لجنة متابعة شؤون المطلعين وتداولاتهم في عضويتها كلاً من:

- الرئيس التنفيذي للإدارة المالية.
- المستشار القانوني العام.
- مدير إدرة الرقابة الداخلية.

يقر أعضاء اللجنة بمسؤوليتهم عن نظام المتابعة والإشراف على تعاملات الأشخاص المطلعين في الشركة، وعن مراجعتهم لآلية عملها، والتأكد من فعاليتها.

### 115

تقرير حوكمة الشركات (تابع)

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

لجنة متابعة شؤون المطلعين، وسياسة تداولات المطلعين وأعضاء مجلس الإدارة في أسهم الشركة (تابع) 7.2 لجنة متابعة شؤون المطلعين وتداولاتهم في أسهم الشركة والأوراق المالية المصدرة عنها ومهامها (تابع) 7.2.2 مهام واختصاصات اللجنة

- 7. لجنة متابعة شؤون المطلعين، وسياسة تداولات المطلعين وأعضاء مجلس الإدارة في أسهم الشركة (تابع)**
  - 7.2 لجنة متابعة شؤون المطلعين وتداولاتهم في أسهم الشركة والأوراق المالية المصدرة عنها ومهامها (تابع)**
  - 7.2.2 مهام واختصاصات اللجنة**
- تتولى لجنة متابعة شؤون المطلعين وتداولاتهم القيام بالمهام والاختصاصات التالية:
- عداد سجل خاص ومتكامل يضم الأسماء والبيانات الخاصة بالمطلعين، بما في ذلك الأشخاص الذين يمكن اعتبارهم مَطلَعين بصورة مؤقتة، والذين يحق أو يتوافر لهم الاطلاع على المعلومات الداخلية للشركة قبل نشرها، كما يتضمن السجل الإفصاحات المسبقة واللاحقة الخاصة بالمطلعين.
  - إدارة ومتابعة والإشراف على تعاملات المطلعين، وملكياتهم، والاحتفاظ بالسجل الخاص بهم.
  - إجراء مراجعة بشكل ربع سنوي لسجلات وكشوفات المطلعين، للتأكد من تحديثها بشكل مستمر، والتشاور مع الإدارة التنفيذية لدى الشركة بشأن أية تحديثات يتطلب إجراؤها على هذه السجلات والكشوفات وقت حدوثها، وفقاً لمتطلبات ومقتضيات سير الأعمال لدى الشركة.
  - رفع الكشوف والتقارير الدورية الخاصة بالمطلعين إلى كل من هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية.
  - ضمان التحديث المستمر لقائمة مطلعي الشركة على الموقع الإلكتروني لسوق أبوظبي للأوراق المالية، وإجراء أي تحديث على هذه القائمة فور حدوثه.
  - التواصل المستمر مع المطلعين، ونشر الوعي الخاص بتداولاتهم في أسهم الشركة والأوراق المالية المصدرة عن الشركة، بما في ذلك توعيتهم وتذكيرهم المستمر بقررات حظر التداول في أسهم الشركة والأوراق المالية المصدرة عن الشركة، وفقاً للأنظمة والقواعد المقررة والمعمول بها لدى كل من هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية، لضمان الالتزام بها، وتجنب ارتكاب أية مخالفات.
  - المراجعة الدورية لسياسة تداولات المطلعين، ورفع التوصية بشأن أية تعديلات قد تطرأ عليها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها في الوقت المناسب.
  - أية اختصاصات أو مهام أخرى يتم تكليف اللجنة بها من قبل مجلس إدارة الشركة من وقت لآخر.

وخلال العام 2020، قامت اللجنة بمراجعة الميثاق الذي يحكم عملها، وينظم اختصاصاتها ومسؤولياتها، كما قامت اللجنة بمراجعة سياسة تداول المطلعين لضمان توافقها وانسجامها مع القوانين والأنظمة المعمول بها، إلى جانب الدور المحوري والمهم والفعال الذي تقوم به اللجنة في إدارة شؤون المطلعين ونشر الوعي بينهم، من خلال تثقيفهم بالضوابط والإجراءات التي تحكمهم، والسياسات والمواثيق الداخلية والتنظيمية التي يخضعون لها، إلى جانب إخطارهم المسبق بقررات حظر التداول المفروضة من قبل الجهات المختصة، وضرورة عدم الاستقلال المباشر أو الغير مباشر لأية معلومات داخلية أو جوهرية في سبيل تحقيق نفع أو ربح من خلال التداول في الأوراق المالية التي تصدرها الشركة. وكذلك العمل والتنسيق المستمر مع إدارة سوق أبوظبي للأوراق المالية لضمان التحديث المستمر لقائمة مطلعي الشركة من خلال الخدمات الإلكترونية الخاصة بالسوق، لضمان الالتزام المستمر بالأنظمة والقوانين المعمول بها.

### 7.3 تعاملات وتداولات أعضاء مجلس إدارة الشركة وأقاربهم من الدرجة الأولى في أسهم الشركة خلال العام 2020

يرجى الإحالة إلى الفقرة رقم (2.0) من هذا التقرير.

**8. نظام الرقابة الداخلية**

**8.1 مسؤولية مجلس الإدارة عن نظام الرقابة الداخلية**

كما أوضحنا في البند (3.0) من هذا التقرير، يتولى مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على نظام الرقابة الداخلية في الشركة، ومراجعة مدى فاعليته وكفاءته. ويقر المجلس بمسؤوليته عن نظام الرقابة الداخلية في الشركة، وعن مراجعته لألية عمله، والتأكد من فعاليتها. إلى جانب ذلك، فقد شكّل المجلس لجنة التدقيق وإدارة الرقابة الداخلية للإسهام في القيام بمسؤوليات حوكمة الشركة التي تقع تحت مسؤوليته، وذلك فيما يخص أنظمة إدارة المخاطر والرقابة الداخلية للشركة. علاوة على ذلك، فقد قام مجلس الإدارة بتحويل وتفويض لجنة التدقيق مسؤولية أن تكون التبعية الوظيفية لإدارة الرقابة الداخلية لها مباشرة بموجب تفويض رسمي صادر عن مجلس الإدارة بهذا الشأن، ويتم عرض نتائج هذا التفويض على المجلس وفقاً للأنظمة والتشريعات المقرّرة من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع، الأمر الذي يسهم في زيادة فاعلية هذه الإدارة، وبالتالي ينعكس إيجاباً على مجلس الإدارة في ممارسة صلاحياته وتحقّل المسؤوليات الملقاة على عاتقه.

### 8.2 مدير إدارة الرقابة الداخلية

يترأس إدارة الرقابة الداخلية في الشركة السيد «حيدر نجم»، وذلك بموجب قرار صادر عن مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (2013/05) الذي انعقد بتاريخ 06 أغسطس 2013، حيث يقوم السيد «حيدر نجم» بممارسة عمليات التدقيق والمراجعة الداخلية بشكل مستقل ومنتظم، كما يقوم بتقديم المشورة للإدارة التنفيذية على وجه يضمن فعالية وتحسين وتطوير عمليات الرقابة الداخلية والحوكمة الخاصة بالشركة. يتمتع السيد «حيدر نجم» بخبرة عملية تتجاوز الـ 23 عاماً في مجال التدقيق المحاسبي والعمليات والامتثال والتدقيق على المخالفات. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن السيد «حيدر نجم» حاصل على شهادة البكالوريوس في التجارة من جامعة ماكجيل في مونتريال / كندا، إلى جانب كونه محاسب قانوني معتمد مرخص (CPA) من قبل ولاية ديلاوير في الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن حصوله على شهادة «المدقق الداخلي المعتمد (CIA)».

### 8.3 ضابط الامتثال

تم تعيين ضابط الامتثال بموجب قرار صادر عن مجلس إدارة الشركة، وأوكلت إليه مسؤولية ضمان امتثال الشركة وموظفيها بالقوانين واللوائح والقرارات الصادرة، إلى جانب السياسات والتدابير الداخلية الأخرى. وتأتي هذه الخطوة تماشياً مع قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (03 /م) لسنة 2020 م بشأن اعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة.

يتولى مدير إدارة الرقابة الداخلية السيد «حيدر نجم» مهام ضابط الامتثال لدى الشركة، وذلك بموجب القرار الصادر عن مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم 2020/04 الذي انعقد بتاريخ 12 أغسطس 2020 (يرجى الإحالة إلى الفقرة رقم 8.2 من هذا التقرير للاطلاع على النبذة التعريفية الخاصة بالسيد «حيدر نجم»).

### 8.4 تعامل الشركة مع القضايا الجوهرية أو المشاكل التي يتم الإفصاح عنها في التقارير والحسابات السنوية

لقد قام مجلس الإدارة بوضع معايير وأسس للرقابة الداخلية في الشركة، بهدف تقديم المشورة على وجه يتسم بالموثوقية والاستقلالية والموثوقية، إلى جانب تأمين بيئة مثالية للرقابة الداخلية تلبّي متطلبات مجلس الإدارة، وتسهم في تعزيز الدور الذي يقوم به كل من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق واللجنة التنفيذية، وذلك بغية الإسهام في أداء واجباتهم ومهامهم ومسؤولياتهم على أكمل وجه. كما تجدر الإشارة هنا إلى أن مسؤوليات إدارة الرقابة الداخلية تخضع للميثاق المصادق عليه من قبل لجنة التدقيق ومجلس الإدارة، وذلك بما يتماشى مع قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم ( 03 /م) لسنة 2020 م بشأن اعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة، ويمثل هذا الميثاق السياسة المحكمة التي تعمل من خلالها إدارة الرقابة الداخلية، وتسهم في تحقيق أهداف الشركة ومواكبة تطوراتها.

تقدّم إدارة الرقابة الداخلية تقاريرها إلى لجنة التدقيق، وتمارس عملها تحت إشرافها - كما أسلفنا -، الأمر الذي يتيح لها العمل بطريقة مستقلة وموضوعية، كما يتيح لها التفاعل مع الرئيس التنفيذي وفريق الإدارة التنفيذية بأسلوب متميز، يكفل تسهيل التعرّف على مبادرات تحسين الأداء وتطوير الأعمال، فضلاً عن توفير الضمانات الكفيلة بتحقيق أهداف الشركة على نحو فعال، ولضمان درجة عالية من الاستقلالية في تنفيذ إدارة الرقابة الداخلية لأنشطتها، والقيام بمهامها، فإن مدير إدارة الرقابة الداخلية يتمتع باتصال مباشر مع أعضاء مجلس الإدارة، ويعتبر من الناحية الوظيفية مسؤولاً أمام لجنة التدقيق، ومن الناحية الإدارية مسؤولاً أمام الرئيس التنفيذي.

و عندما تواجه الشركة بعض المسائل الجوهرية أو الأمور الملحة أو المسائل التي يتم الكشف عنها في البيانات المالية السنوية، أو أي وسائل أخرى للإفصاح؛ فيتمثل دور إدارة الرقابة الداخلية في هذا الشأن في الآتي:

- إدراج هذه المسائل والقضايا ضمن مراحل التخطيط لعمليات التدقيق.
- تقديم المشورة والخدمات الاستشارية (حسبما تقتضي الضرورة) للإسهام في بيان هذه المسائل والمستجدات وإيجاد حلول لها.
- تأمين المتابعة المنتظمة للخطوات والإجراءات المتخذة من أجل معالجة هذه المسائل والقضايا.
- رفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة ولجنة التدقيق بما يخص وضع هذه المسائل والقضايا.

### 8.5 التقارير الصادرة من إدارة الرقابة الداخلية لمجلس إدارة الشركة.

تقوم إدارة الرقابة الداخلية بممارسة أعمالها ومهامها الموكلة إليها - تحت الإشراف المباشر من قبل لجنة التدقيق - بشكل فاعل وبناء، يسهم في خلق بيئة عمل مثالية تتسم بالشفافية والفعالية والامتثال والانضباط والكفاءة في الأداء والانتاجية، وتشجع على جذب الكوادر المهنية المؤهلة ذات الخبرة والكفاءة، وتقوم إدارة الرقابة الداخلية بإعداد تقاريرها وفقاً لأرقى الممارسات المثبتة في هذا الشأن، وبما يتوافق مع الأنظمة والقوانين المعمول بها، حيث تمارس هذه الإدارة مهامها بنزاهة وحيادية دون أية تدخلات أو مؤثرات قد تؤثر على جودة وكفاءة تقاريرها، وتقوم إدارة الرقابة الداخلية برفع تقاريرها إلى لجنة التدقيق بشكل منتظم (وعند اقتضاء الحاجة) لمعرضها ومناقشتها ورفع توصية بشأنها إلى مجلس الإدارة لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها، وتجدر الإشارة في هذا الشأن إلى أن إدارة الرقابة الداخلية قامت بإعداد وعرض 16 تقريراً على لجنة التدقيق ومجلس الإدارة خلال العام 2020، تشمل عدد 26 وحدة أعمال قابلة للتدقيق لدى الشركة، وتمّ إصدار القرارات اللازمة بشأنها.

### 9. إدارة المخاطر

تعتبر شركة الدار العقارية أن الإدارة الفعالة للمخاطر هي من أسس ممارسات الإدارة الجيّدة، وتلتزم بتوفير نظام لإدارة المخاطر لحماية استثمارات المساهمين، وحقوق الأطراف المعبّته، وأصول الشركة، ومنع ارتكاب مخالفات للقوانين واللوائح المقرّرة، ويعتبر مجلس الإدارة مسؤولاً عن اعتماد سياسة إدارة المخاطر، ومراجعة فاعلية عملية هذه الإدارة، والتأكد من احتمالية مواجهة الشركة للمخاطر. وتتولى لجنة إدارة المخاطر بالتنسيق المباشر مع الإدارة التنفيذية للشركة من جهة ومع لجنة التدقيق من جهة أخرى مهمة تطبيق إطار العمل الخاص بإدارة المخاطر في الشركة، وضمان استمرارية أدائه بفعاليّة تامة، كما تقوم لجنة التدقيق في الوقت ذاته بتوفير المشورة لمجلس الإدارة فيما يتعلق بكفاءة وفعاليّة أنشطة وجهود إدارة المخاطر. إضافة إلى ذلك، تقوم لجنة التدقيق بتعزيز دور مجلس الإدارة في الوفاء بالتزاماته وواجباته المرتبطة بإدارة المخاطر، وذلك بموجب القرار الصادر عن مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (2013/04) الذي انعقد بتاريخ 01 يوليو 2013، والذي بموجبه تكون التبعية الوظيفية للجنة إدارة المخاطر إلى لجنة التدقيق، كما نصّ على ذلك صراحة في الميثاق الخاص بلجنة التدقيق والميثاق الخاص بلجنة إدارة المخاطر، اللذين تمّ اعتمادهما والمصادقة عليهما في اجتماع مجلس الإدارة المشار إليه أعلاه.

تقرير حوكمة الشركات (تابع)

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

## 9. إدارة المخاطر (تابع)

قامت لجنة إدارة المخاطر في الشركة بإقرار معايير خاصة لإدارة المخاطر، كما قامت بوضع سجل المخاطر الخاص بالشركة، وعملت على مواءمتها لتتماشى مع أرقى المعايير في هذا المجال، ويضمن نظام إدارة المخاطر انسجام الطرق المتبعة في تقييم ومراقبة المخاطر والتواصل فيما يتعلق بها، وضمان انسجام جهود إدارة المخاطر مع الأعمال والأهداف الاستراتيجية للشركة.

تعتبر سياسة إدارة المخاطر في شركة الدار العقارية أحد أهم مكونات نظام إدارة المخاطر، حيث تم تشكيل لجنة لإدارة المخاطر في العام 2013 لتكون بمثابة لجنة إدارة، تكمن مهامها في الآتي:

- تحديد المخاطر التي قد تواجه عمل الشركة و تقييمها.
- النظر في الممارسات الكفيلة بتخفيف أثر المخاطر الحالية.
- وضع وتطوير إطار عمل إدارة المخاطر الخاص بالشركة، والذي يشتمل على ما يلي:
  - سجل المخاطر.
  - مدى إمكانية تحمّل المخاطر.
  - تحديد الأولويات الخاصة بالمخاطر.
  - التخفيف من المخاطر وإدارتها.
  - الإشراف والمتابعة ورفع التقارير.

يرأس هذه اللجنة الرئيس التنفيذي للشركة، وتضم في عضويتها أعضاء من الإدارة التنفيذية، وقد قامت هذه اللجنة بعقد اجتماعين إثنين خلال العام 2020، كما قامت لجنة إدارة المخاطر بما يلي:

- مراجعة ومناقشة ميثاق لجنة المخاطر.
- تعزيز إطار العمل الخاص بإدارة المخاطر.
- وضع وتحديث سجل المخاطر الخاص بالشركة.

إلى جانب ذلك، فقد قامت الشركة بتعيين السيدة «كارولين دييرو» لتولي مهام ضابط إدارة المخاطر، وهي حاصلة على شهادة الماجستير في الإدارة، وتتمتع السيدة «كارولين» بخبرة تناهز الـ 20 عاماً في كل من القطاعين العام والخاص في كل من فرنسا ودول مجلس التعاون الخليجي، وقد أسست «كارولين» خبرتها في مجال برامج ومشاريع إدارة المخاطر والامتثال والحوكمة المؤسسية، إلى جانب التركيز على استمرارية الأعمال وإدارة الأزمات. دعمت «كارولين» العديد من الشركات لتأسيس وظيفة إدارة المخاطر الخاصة بها عندما كانت تعمل لدى شركة برايس ووترهاوس كوبرز (PWC) في باريس، وترأست إدارة المخاطر واستمرارية الأعمال في الديار القطرية وشركة تمكين، وهي شركة تابعة لجهاز الشؤون التنفيذية في أبوظبي، وذلك قبل الانضمام إلى شركة الدار العقارية في عام 2019.

## 10. التواصل مع المساهمين

تطبق الشركة سياسة إفصاح خاصة بالسوق، تقوم على أساس معايير حوكمة الشركات وما يتعلق بها من متطلبات وإجراءات تهدف إلى تزويد كافة المساهمين والمستثمرين في السوق بالمعلومات الدقيقة في الوقت المناسب، كما تبيّن السياسة التي تتبناها إدارة الشركة الإجراءات التي يوجّه مجلس الإدارة بتنفيذها، ويحرص على الالتزام بها، لضمان مراعاة الالتزام والإفصاح المستمر وفقاً لمتطلبات هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية.

إلى جانب ذلك، ومن منطلق حرص الشركة على تطبيق أعلى درجات الإفصاح والشفافيّة والمصداقيّة في المعلومات المصحح عنها، يعتبر أصحاب المناصب التالية وحدهم الأشخاص المصرّح لهم بالإفصاح عن أية تصريحاتٍ عامةٍ نيابةً عن الشركة، أو أية تصريحاتٍ أخرى تنسب إليها:

- رئيس وأعضاء مجلس الإدارة،
- الرئيس التنفيذي.
- فريق الإدارة التنفيذية.
- مقرّر الشركة.

تعقد الشركة من وقت لآخر اجتماعات مع المحلّلين والمستثمرين لتوفير المعلومات اللازمة لهم، ولا يتم الإفصاح في هذه الحالات عن أيّة معلومات إلا إذا تمّ الإفصاح عنها لدى السوق مسبقاً، أو في الوقت ذاته، كما تحجم شركة الدار العقارية عن إبداء أيّة تعليقات بشأن توقعات السوق أو ما يشاع فيه، ما لم تتعلق باستفسارٍ رسميٍّ صادرٍ من جهات رقابيّة مثل هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية.

تعتبر الجمعية العموميّة هي الفرصة الأساسية أمام المساهمين للاجتماع وجهاً لوجه مع مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيّين، حيث يتلقى المساهمون إشعاراً بالاجتماع، يحدّد بالتفصيل زمان ومكان انعقاد الاجتماع، بالإضافة إلى المواضيع المدرجة على جدول أعمال هذا الاجتماع، كما يرفق بالإشعار نموذج وكالةٍ مع تعليمات عن كيفية تعبئته في ظرف يتم إرساله من قبل الشركة إلى المساهمين بواسطة البريد المسجّل، بهدف تشجيع أكبر عددٍ من المساهمين على المشاركة في هذا الاجتماع.

يتم خلال الاجتماع إتاحة الفرصة أمام المساهمين الحاضرين لطرح استفساراتهم، ويلتزم رئيس الاجتماع بمناقشة أكبر عدد من الموضوعات والمسائل التي يتم طرحها خلال الوقت المتاح، كما يحرص الأعضاء على التواجد بعد الاجتماع للتحّدث مع المساهمين. إلى جانب ذلك، يقوم مدقق الحسابات الخارجي بحضوراجتماع الجمعية العموميّة، ويكون متواجداً للإجابة عن أية استفسارات يتم طرحها.

## 11. قواعد السلوك المهني

يعتمد نجاح الشركة على سمعتها الجيدة في تنفيذ المشروعات، والنزاهة في تعاملاتها، وقدرتها المهنية، حيث أنّها تلتزم بأعلى مستويات السلوك المهني والقانوني، مع مراعاة حاكّة القوانين واللوائح المعمول بها عند مراولة أعمالها.

تشكّل قواعد السلوك المهني بالنسبة لمجلس إدارة شركة الدار العقارية وموظفيها واجباً والتزاماً، ويعتبر جزءاً لا يتجزأ من أسلوب عملهم، وتتلخص المبادئ وقواعد السلوك المهني التي تلتزم بها شركة الدار العقارية بميثاق قواعد السلوك المهني المطبّق لدى الشركة، والمصادق عليه من قبل مجلس الإدارة. وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن مجلس الإدارة قام في اجتماعه رقم (2013/06) الذي انعقد بتاريخ 06 نوفمبر 2013 بمراجعة هذا الميثاق والمصادقة عليه.

## 12. آلية إفصاح الموظفين

تماشياً مع قواعد السلوك المهني، قامت الشركة بوضع سياسة إفصاح خاصةّ بالعاملين لدى الشركة، تعزيزاً للالتزامها بضمان قدرة الموظّف على الإفصاح عن مخاوفه وقلقه بشأن أية سلوكيات غير لائقة دون تعرّضه للاضطهاد أو المضايقة أو التمييز، وكذلك ضماناً للقيام بعمليات التحقيق بالأسلوب الملائم وبسرية تامّة، وقد قامت لجنة التدقيق في اجتماعها رقم (2013/04) الذي انعقد بتاريخ 06 نوفمبر 2013 بمراجعة سياسة الإبلاغ عن المخالفات لدى الشركة كما تم بيانها سابقاً في الفقرة (ج) من البند (6.1).

هذا وتتيح آلية الإفصاح هذه لموظفي الشركة التعبير عن مخاوفهم على نحو مسؤول وبصورة سرّية، ومن دون الإفصاح عن بياناتهم الشخصيّة (حسب رغبتهم)، دون خوف من تعرضهم لتمييز في المعاملة، كما تتخذّ الشركة التدابير الملائمة للتحقيق وبشكلٍ مستقل فيما قد يثار من أمور تتصل بهذه الآلية.

## 13. تضارب المصالح

تطالب الشركة أعضاء مجلس الإدارة وكبار الموظفين التنفيذيّين بالإبلاغ عن أيّ تعارض في المصالح قد ينطوي عليه تعاملهم مع شؤون الشركة، والإحجام عن المشاركة في مناقشة هذه الأمور أو التصويت عليها كلما اقتضى الأمر ذلك. إضافةً إلى الإرشادات العاقة التي يتضمّنها النظام الأساسي للشركة وميثاق قواعد السلوك المهني وميثاق مجلس الإدارة، وبما يتوافق مع القرارات والقوانين والأنظمة المقرّرة من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع والجهات الرقابية والتشريعية الأخرى. وقد تمّ وضع سلسلة من الإجراءات الكفيلة بالالتزام بالقوانين على أعلى المستويات فيما يتعلق بإدارة تعارض المصالح المطبقة، كما تحت الشركة أعضاء مجلس الإدارة على إثارة أيّ مسألة قد تؤدي إلى تعارض في المصالح لدى رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.

## 14. المخالفات المرتكبة من قبل الشركة خلال العام 2019

لم ترتكب الشركة أيّة مخالفات جوهرية فيما يخض اللوائح التنظيمية خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

## 15. الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركة

تهدف الشركة من خلال مسؤوليتها تجاه المجتمع إلى خلق قيمة مستدامة للمساهمين والموظفين والموردين والعلاء وشركاء العمل والمجتمعات التي تعمل فيها، وذلك من خلال المحافظة على جدوى الأعمال، والمساهمة دوماً في دعم المجتمع المحليّ لدولة الإمارات العربية المتحدة وغيرها من خلال مراعاة المحاور الاجتماعية والبيئية والأخلاقية والاقتصادية في كل ما تقوم به الشركة.

كما تهدف الشركة نحو القيام بكافة المسؤوليات الاجتماعية والبيئية والمؤسسية التي تفرضها الأنظمة والتشريعات في البيئة التي تعمل من خلالها. وتحقيقاً لهذه الغاية، تعمل شركة الدار العقارية على دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في عملية صنع القرار وعملياتها التشغيلية، مما يساعدها في فهم الأثر المباشر وغير المباشر المترتب على عملياتها، الأمر الذي يؤدي بدوره حتماً إلى اتخاذ قراراتٍ أفضل، وتحسين فعالية العمل، وإضافة قيمة إلى الأعمال المنجزة من قبل الشركة، من خلال تقليل المخاطر، وتحسين الكفاءة التشغيليّة، وتهيئة بيئة مثاليّة للعمل.

إنّ تطبيق سياسة المسؤولية الاجتماعية للشركة يتم عبر التركيز على الجوانب التالية:

- الحوكمة- عبر قواعد السلوك المهني والمساءلة.
- الموظفين- عبر تهيئة بيئة عمل مثاليّة.
- البيئة - عبر إدارة تأثير عمليات الشركة على البيئة.
- الموردين - عبر العمل مع مجموعة من الموردين ومزوّدي الخدمات من ذوي الخبرة بهدف تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركة.
- العملاء- عبر تزويدهم بخبرة معرّزة و قيمة مضافة.
- المجتمع - عبر دعمهم والاستثمار في المجتمعات المحلية التي تعمل الشركة من خلالها.

أصبحت الاستدامة جزءاً رئيسياً لا يتجزأ من استراتيجيتنا المؤسسية، فمن خلال استراتيجية الاستدامة الخاصة بالشركة، تسعى شركة الدار إلى خلق قيمة مشتركة للجهات والأطراف ذات العلاقة، وتتفق أجندة الاستدامة لدى الشركة مع رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة 2021 والأجندة الخضراء لدولة الإمارات العربية المتحدة 2015 –2030، ورؤية أبوظبي الاقتصادية 2030، وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs) 2030 التي تلتزم بها دولة الإمارات العربية المتحدة، وكواحدة من الشركات الرائدة في مجال تطوير وإدارة العقارات، تواصل الشركة استراتيجية التركيز على تحقيق أثرٍ إيجابي على المجتمع والبيئة. هذا، وتتطلع الشركة إلى الوفاء بجميع المسؤوليات الاجتماعية والبيئية، والتزامات الحوكمة المؤسسية، التي تفرضها اللوائح والأنظمة والتشريعات المحلية والعالمية في مجال البيئة التي تعمل من خلالها.

**15. الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركة (تابع)**

وقد تم تصنيف المسؤولية الاجتماعية ضمن مبادرات خاصة بالمجتمع والكيان المؤسسي للشركة، وذلك لغرض تركيز جهود شركة الدار العقارية وتعزيزها على نحو فعال. وخلال العام 2020، لقد شاركت شركة الدار العقارية في عدد من الأنشطة والفعاليات في سياق جهودها الدؤوبة الرامية إلى الاستدامة والمساهمة في بناء المجتمعات المحلية، والمحافظة على بيئتها. وتشتمل هذه الأنشطة على ما يلي:

- التزام الشركة بتحقيق الحياد الكربوني في عملياتها.
- استثمار الشركة في سندات الأثر الاجتماعي الأولى من نوعها في أبوظبي، والتي أطلقتها هيئة المساهمات المجتمعية «معا» بهدف إحداث أثر ملموس في تذليل التحديات الاجتماعية. وقد جاء الاستثمار في هذا البرنامج لتمكين أصحاب الهمم من اكتساب المهارات اللازمة في سوق العمل.
- وضعت شركة الدار سياسات جديدة للمجموعة، من بينها: سياسة البيئة، وسياسة حقوق الإنسان، وسياسة الاستدامة، وسياسة المسؤولية الاجتماعية للشركات، وسياسة المشتريات المستدامة. ويتمثل التزام الشركة في تحقيق التكامل في عمليات الإدارة بهدف تحديد المشكلات المتعلقة بالاعتبارات البيئية والمسؤولية الاجتماعية والحكومة المؤسسية في عمليات المجموعة، وتقييم تلك المشكلات والتخفيف منها.
- صندوق الوطن: قدمت الشركة مبلغ 30 مليون درهم إماراتي كدعم تمويلي لصندوق الوطن خلال عام 2020؛ إذ تهدف هذه المبادرة إلى تحقيق التنمية المستدامة، وتوفير حياة كريمة ومستقبل واعد لمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة كافة، كما تجسد هذه المبادرة الأهمية التي توليها شركة الدار العقارية إلى مسؤوليتها الاجتماعية. وتبني دورها الرائد في تشجيع المشروعات الوطنية.
- بعض المبادرات الرئيسية الخاصة بصندوق الوطن تحت رعاية مباشرة من قبل الشركة والتي من بينها:
  - دعم برامج الميراث الإماراتي وموهبتنا.
  - تمويل جائزة سنويوم لدعم الابتكار والمواهب البحثية على الصعيد المحلي.
  - تبرع مباشر لدعم شراء 10,000 حاسوب محمول للطلاب لتسهيل عملية التعلم عن بعد.
- وقّعت شركة الدار اتفاقية شراكة استراتيجية مع الأولمبياد الخاص الإماراتي. وتتضمن الاتفاقية توفير مساحة مكتبية ودعم خدمات تبلغ قيمتها 500,000 درهم إماراتي.
- تستثمر الشركة في نظام سندات الأثر الاجتماعي التابع لهيئة «معا»، والذي يدعم أصحاب الهمم بمبلغ وقدره 2,000,000 درهم إماراتي.
- التزمت الدار بتقديم أحد مبانيها إلى المؤسسة الاتحادية للشباب، التي تعمل كمساحة عمل مشترك من خلال مرافق مجهزة بأحدث الوسائل والخدمات، حيث يُمكن للشباب العمل.

**دعم الوطن خلال أزمة فيروس كورونا (كوفيد 19)**

- تبرع موظفو الشركة بمبلغ مليون درهم إماراتي إلى حملة «معا نستطيع» التي أطلقتها هيئة «معا».
- أطلقت الشركة برامج موجهة تحل قيمتها إلى 190 مليون درهم إماراتي في شهر مارس 2020 تستهدف دعم المستأجرين ومشتري المنازل والمجتمع ككل. مجموعة من المبادرات تتجاوز قيمتها 90 مليون درهم إماراتي، التي تستهدف شركاء الترتيب مع التركيز بشكل خاص على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والمشروعات الناشئة.
- تم تخصيص 60 مليون درهم إماراتي لدعم مشتري ومستأجري العقارات السكنية من خلال المنتجات القوية للتمويل العقاري ووحدات التملك، عن طريق الإيجار وخطط السداد الشهرية، بغية التقليل على ظروف السوق.
- تم تخصيص 50 مليون درهم إماراتي لأكاديميات الدار، بما يتضمن خصماً بنسبة 20% تم تطبيقه على ما يقرب من 7,500 طالب من الطلاب المتحقين بالمدارس التابعة للأكاديميات، واستثمار نحو 10 ملايين درهم إماراتي في التكنولوجيا، بما في ذلك توفير أجهزة الحاسوب المحمول ومنصة التعلم عن بعد، فضلاً عن تأسيس صندوق مخصص للمساعدة في حالات العسر والضائق المالية بمبلغ 6 ملايين درهم إماراتي لأكاديميات الدار.
- تم تخصيص 20 مليون درهم إماراتي للعديد من المبادرات الأخرى، ومنها الجهود الوطنية في مجال الصرف الصحي، والتنازل عن جميع الرسوم الإدارية المرتبطة بالتعامل مع الشركة.

**16. معلومات عامة****16.1 أداء سهم الشركة خلال العام 2020**

شهد التداول على أسهم الشركة حركة نشاط قوية خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، وبيّن الجدول التالي لمحةً عامة عن سعر سهم الشركة في نهاية كل شهر من السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020:

التاريخ	الافتتاح (درهم إماراتي)	السعر الأعلى (درهم إماراتي)	السعر الأدنى (درهم إماراتي)	الإغلاق (درهم إماراتي)	الكمية (سهم)	القيمة (درهم إماراتي)	عدد الصفقات	بالدرهم %	التغير
يناير 2020	2.15	2.27	2.07	2.23	157,606,102	345,779,878.27	3,810	0.07	3.24
فبراير 2020	2.21	2.27	2.10	2.12	138,617,721	305,937,157.27	3,628	0.11	4.93
مارس 2020	2.05	2.14	1.35	1.54	482,772,215	797,439,076.00	10,680	0.58	27.36
أبريل 2020	1.53	1.86	1.38	1.82	313,758,901	489,351,573.47	9,399	0.28	18.18
مايو 2020	1.81	1.82	1.64	1.74	184,446,368	319,073,522.95	4,871	0.08	4.40
يونيو 2020	1.74	1.89	1.66	1.78	310,865,718	549,504,831.84	8,223	0.040	2.30
يوليو 2020	1.78	1.85	1.68	1.73	146,039,671	256,384,954.91	4,204	0.05	2.81
أغسطس 2020	1.73	2.17	1.70	2.03	686,952,907	1,341,038,552.27	9,398	0.300	17.34
سبتمبر 2020	2.06	2.11	1.99	2.01	744,713,591	1,526,844,231.00	6,053	0.02	0.99
أكتوبر 2020	1.99	2.92	1.99	2.74	990,188,202	2,278,397,855.07	9,860	0.730	36.32
نوفمبر 2020	2.70	3.18	2.57	3.04	781,543,751	2,188,824,359.45	13,120	0.350	13.01
ديسمبر 2020	3.10	3.26	3.09	3.15	545,896,819	1,748,619,215.69	8,607	0.110	3.62

المصدر: سوق أبوظبي للأوراق المالية

**16.2 الأداء المقارن لسهم شركة الدار العقارية مع المؤشر العام للسوق ومؤشر القطاع خلال العام 2020**

يبيّن الرسم البياني التالي الأداء المقارن لسهم الشركة مع المؤشر العام للسوق ومؤشر قطاع العقار خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020:



المصدر: بلومبيرغ

## 16. معلومات عامة (تابع)

### 16.3 بيان توزيع ملكية المساهمين كما في 31 ديسمبر 2020 (أفراد - شركات - حكومات) مصنفة على النحو التالي: (محلي - خليجي - عربي - أجنبي)

يبين الجدول التالي توزيع ملكية المساهمين في شركة الدار العقارية (أفراد - شركات - حكومات) مصنفة على النحو التالي: (محلي - خليجي - عربي - أجنبي) كما في 31 ديسمبر 2020:

المستثمر/ المساهم	نوع العميل	عدد المساهمين	عدد الأسهم (سهم)	نسبة الملكية في رأس المال حسب الفئة	مجموع الأسهم
محلي	حكومي	14	3,200,677,635	40.71%	6,295,079,890
	شركات	453	1,888,369,212	24.02%	
	أفراد	42,619	1,206,033,043	15.34%	
خليجي	حكومي	1	1,186,795	0.02%	142,135,674
	شركات	68	123,588,114	1.57%	
	أفراد	158	17,360,765	0.22%	
عربي	حكومي	0	0	0.00%	35,403,404
	شركات	16	5,019,613	0.06%	
	أفراد	978	30,383,791	0.39%	
أجنبي	حكومي	0	0	0.00%	1,390,010,635
	شركات	518	1,323,006,642	16.83%	
	أفراد	756	67,003,993	0.85%	
<b>المجموع</b>		<b>45,581</b>	<b>7,862,629,603</b>	<b>100%</b>	<b>7,862,629,603</b> <b>سهم (100%)</b>

المصدر: سوق أبوظبي للأوراق المالية

### 16.4 نظرة عامة على المساهمين الذين تتجاوز نسب ملكياتهم الـ 5% من رأسمال الشركة كما في 31 ديسمبر 2020

يبين الجدول التالي المساهمين الذين تتجاوز نسب ملكياتهم الـ 5% من رأسمال الشركة كما في 31 ديسمبر 2020:

المساهم	عدد الأسهم	نسبة الملكية
شركه المعموره دايفيرسيفايد جلوبال هولدنغ	2,339,464,326	29.73%
السارية للا ستثمارات التجارية ذ.م.م	595,944,021	7.57%

المصدر: سوق أبوظبي للأوراق المالية

### 16.5 بيان توزيع المساهمين وفقاً لحجم الملكية كما في 31 ديسمبر 2020

يبين الجدول التالي توزيع المساهمين في شركة الدار العقارية وفقاً لحجم الملكية كما في 31 ديسمبر 2020:

ملكية الأسهم (سهم)	عدد المساهمين	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الأسهم المملوكة من رأس المال
أقل من 50,000	42,808	118,423,132	1.51%
من 50,000 إلى أقل من 500,000	1,944	336,755,310	4.28%
من 500,000 إلى أقل من 5,000,000	676	1,012,925,481	12.88%
أكثر من 5,000,000	153	6,394,525,680	81.33%
<b>المجموع</b>	<b>45,581</b>	<b>7,862,629,603</b>	<b>100%</b>

المصدر: سوق أبوظبي للأوراق المالية

## 16.6 ضوابط علاقات المستثمرين الخاصة بالشركات المدرجة

وفقاً لقرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (7/م) لسنة 2016 بشأن معايير الانضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة، والتعميم الصادر عن الهيئة والمتعلق بضوابط علاقات المستثمرين بالشركات المدرجة، ومن منطلق حرص شركة الدار العقارية على التطبيق الأمثل للقواعد والأنظمة المعمول بها في هذا الشأن، فقد قامت الشركة خلال العامين 2017 و 2020 بتحفيذ وتطوير إدارة علاقات المستثمرين، وتعزيز دورها من خلال استيفاء وتطبيق كافة المتطلبات الأساسية والثانوية الخاصة بإدارة علاقات المستثمرين لدى الشركة، على وجه يسهم في رفع مستوى الاتساق والجودة في الرد على الاستفسارات الخارجية للمحللين والمستثمرين والمساهمين، إلى جانب تعزيز العلاقات الاستثمارية للشركة والارتباط بالسوق، وكذلك تعزيز درجة معرفة ووعي أصحاب المصالح وفهمهم للبيانات المتعلقة بأداء الشركة من خلال تطبيق وتفعيل أفضل سبل التواصل مع الشركة، وتحسين مستوى التقارير المقدمة، بالإضافة إلى إيجاد هيكل متطور يتسم بالكفاءة والفعالية على مستوى الإدارة العليا على وجه يضمن مستوىً عالي من الإفصاح والشفافية والتفاعل مع الأسواق.

ومن هذا المنطلق، فقد قامت الشركة بتطوير وتحديث موقعها الإلكتروني الخاص بإدارة علاقات المستثمرين بما يتوافق مع متطلبات وضوابط إدارة علاقات المستثمرين المعمول بها لدى هيئة الأوراق المالية والسلع، على وجه يتسم بالكفاءة والفعالية، وإنه بالإمكان زيارة هذا الموقع الإلكتروني وتصفح من قبل المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح والجمهور عبر زيارة الرابط الآتي:

<http://www.aldar.com/en/article/investor-relations/investor-relations-overview.html>

إلى جانب ذلك، ولضمان الفاعلية والكفاءة في تحقيق دور وأهداف إدارة علاقات المستثمرين، فقد قامت الشركة بتعيين مسؤولين مختصين بإدارة علاقات المستثمرين، يتمتعون بالمؤهلات العلمية والخبرة العملية في مجال الأعمال والمحاسبة والعلاقات العامة، والمعرفة الكاملة بأنشطة الشركة والفرص المتاحة لها، والملمين بالمتطلبات القانونية والتشريعية ذات الصلة والصادرة عن الجهات المختصة، كما لديهم المهارة والقدرة على التفاعل مع العملاء وتزويدهم بالمعلومات الفنية والمالية الخاصة بالشركة بصورة تتسم بالسهولة والسلاسة، وباللغتين العربية والإنجليزية، من خلال التواصل عبر قنوات الاتصال المختلفة. إلى جانب ذلك، فقد قام القائمون على هذه الإدارة خلال العام 2020 بعقد سلسلة من الاجتماعات مع شريحة واسعة من المساهمين الحاليين والمستثمرين المحتملين على المستويين المحلي والعالمي، لتعزيز الوعي والدرابة بمشاريع الشركة ومركزها المالي، على وجه يعزز من الثقة بأداء الشركة ومشاريعها ومحفظ أصولها المتنوعة، إلى جانب آفاق التوسع والنمو المستقبلية التي تستهدفها الشركة.

ويتضمن الجدول التالي تفاصيل مسؤولي إدارة علاقات المستثمرين، ووسائل التواصل الخاصة بهذه الإدارة:

مسؤولو إدارة علاقات المستثمرين	• السيدة/ سمر خان • السيد/ محمد المازمي
<b>وسائل التواصل</b>	
هاتف	00971 2 8105624 00971 2 8105555 00971 2 8105866
فاكس	00971 2 8105550
ص.ب.	51133 - أبوظبي
البريد الإلكتروني	SKhan@aldar.com malmaazmi@aldar.com
العنوان	المقر الرئيسي لشركة الدار (ALDAR HQ) - منطقة شاطئ الراحة - أبوظبي



تقرير حوكمة الشركات (تابع)

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

## 16. معلومات عامة (تابع)

### 16.7 القرارات الخاصة التي تمّ اتخاذها في اجتماعات الجمعية العمومية لمساهمي الشركة خلال العام 2020، والإجراءات المتّخذة بشأنها

وفقاً للقوانين والأنظمة المقرّرة والمعمول بها، فإن القرار الخاص هو: القرار الصادر بأغليّبة أصوات المساهمين الذين يملكون ما لا يقل عن ثلاثة أرباع الأسهم الممثّلة في اجتماع الجمعية العمومية للشركة المساهمة.

تضمّن جدول اجتماع الجمعية العمومية لشركة الدار العقارية الذي انعقد بتاريخ 18 مارس 2020 بنداً واحداً يتطلّب قراراً خاصاً من قبل مساهمي الشركة، والتي تمّت الموافقة عليهما بالإجماع من قبل المساهمين الحاضرين في ذلك الاجتماع، وتمثل هذا البند في الآتي:

- الموافقة على قيام الشركة بتقديم مساهمات مجتمعية طوعية خلال العام 2020، وتفويض مجلس الإدارة صلاحية تحديد الجهات التي سيتم تخصيص هذه المبالغ لها، على أن لا تتجاوز هذه المساهمات الطوعية ما نسبته 2% من متوسط صافي أرباح الشركة المحقّقة خلال السنتين الماليّتين (2018 و 2019)، وبشرط أن تصب هذه المساهمات الطوعية في أغراض خدمة المجتمع، ومع مراعاة أحكام القانون الاتحادي رقم (02) لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية في هذا الشأن.

بناء على الموافقة الصادرة بإجماع الأسهم الممثّلة في اجتماع الجمعية العموميّة للشركة، فقد قام مجلس إدارة الشركة بإقرار وتخصيص مبالغ ماليّة ومساهمات طوعية تصب في خدمة المجتمع، وضمن الصلاحيات والمعايير الممنوحة له، وبما يتوافق مع المتطلبات القانونية في هذا الشأن.

### 16.8 مقرّر اجتماعات مجلس إدارة الشركة وتاريخ تعيينه

تؤمن شركة الدار العقارية ش.م.ع ومجلس إدارتها وإدارتها التنفيذية بالدور الذي يلعبه مقرّر اجتماعات مجلس الإدارة في تنظيم أعمال مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، والتنسيق المستمر للأموال والمسائل المتعلقة باجتماعات المجلس ولجانه، ابتداءً من تحديد مواعيد انعقاد الاجتماعات، وتنظيم جدول الأعمال، ومروراً بدوره البارز في التنظيم والتنسيق بين الأعضاء قبل انعقاد الاجتماعات، وأثناء جلساتها، وإعداد محاضرها، والترتيب لتوقيعها واعتمادها، إلى جانب دوره الفعّال في تنسيق التواصل بين إدارات الشركة المختلفة فيما يخص القرارات الصادرة عن المجلس ولجانه، لضمان التنفيذ الأمثل لهذه القرارات. إلى جانب الدور الذي يقوم به مقرّر المجلس في تحقيق التواصل المستمر مع أعضاء المجلس، وتوفير المعلومات والمتطلبات المختلفة الخاصة بهم، على وجه يضمن قيامهم بدورٍ فعّال أثناء قيامهم بمهامهم كأعضاء في مجلس إدارة الشركة، وذلك وفقاً للقوانين والأنظمة والقرارات المقرّرة والمعمول بها.

وتتمثّل أبرز المهام التي يتولاها مقرر الشركة في الآتي:

- توثيق اجتماعات مجلس الإدارة وإعداد محاضرها.
- الاحتفاظ بالتقارير المُقدمة إلى مجلس الإدارة والتقارير التي يُعدها المجلس.
- موافاة أعضاء مجلس الإدارة بجدول أعمال اجتماع مجلس الإدارة والأوراق والمستندات والمعلومات ذات الصلة، وأي معلومات إضافية تتعلق بالموضوعات المشمولة في بنود جدول الأعمال التي يطلبها أي عضو مجلس إدارة.
- التأكد من التزام أعضاء مجلس الإدارة بالإجراءات التي يعتمدها المجلس.
- إخطار أعضاء مجلس الإدارة بتواريخ اجتماعات المجلس قبل وقت كافٍ من التاريخ المحدد لانعقاد الاجتماع.
- تقديم مسودة المحضر إلى أعضاء المجلس لإبداء آرائهم بشأنها قبل التوقيع عليها.
- التأكد من تسلم أعضاء مجلس الإدارة بشكل تام ودون إبطاء صورة من محاضر اجتماعات مجلس الإدارة، وكذلك المعلومات والمستندات المتعلقة بالشركة.
- تبليغ قرارات مجلس الإدارة ولجانه إلى الإدارة التنفيذية للشركة ورمع التقارير بشأن تنفيذها وتطبيقها.
- دعم عملية تقييم مجلس الإدارة.
- التنسيق بين أعضاء مجلس الإدارة وفريق الإدارة التنفيذية. لدى الشركة.
- تنظيم سجل الإفصاح الخاص بمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وفق ضوابط وأحكام دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة والتشريعات النافذة، وتقديم المساعدة والمشورة لهم.

تمّ تعيين السيد «محمد حاتم عبدالرحمن» مقرّراً للشركة بموجب القرار الصادر عن مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (2020/04) الذي انعقد بتاريخ 12 أغسطس 2020، ويتمتع السيد «محمد حاتم عبدالرحمن» بخبرة عملية في مجال الأعمال القانونية وشؤون الامتثال والانضباط المؤسسي لمدة تناهز الـ 13 عاماً، وهو حاصل على درجة البكالوريوس من كلية الشريعة والقانون في جامعة الإمارات العربية المتحدة، كما حصل على الاعتماد من قبل «حوكمة».

### 16.9 أحداث جوهرية مرت بها الشركة خلال العام 2020

شهد العام 2020إقبالاً ملموساً على مبيعات الوحدات السكنية في كافة المشاريع التي تقوم شركة الدار العقارية بتطويرها، وجاء ذلك بدعم من قلة المشاريع السكنية ذات الجودة العالية التي تمّ طرحها في السوق في تلك الفترة، إلى جانب ثقة المشترين والمستثمرين في إمكانيات الشركة وكفاءتها وجودة منتجاتها على الرغم من صعوبة الظروف التي مرّ بها السوق نتيجة آثار جائحة «كوفيد 19». ومن أبرز الأحداث الجوهرية التي مرت بها شركة الدار العقارية خلال العام 2020ما يلي:

- الدار العقارية تجدد التزامها بتعزيز الاستدامة خلال العام 2020**

بتاريخ 14 يناير 2020، أعلنت شركة الدار العقارية تزامناً مع فعاليات أسبوع أبوظبي للاستدامة، اليوم عن تجديد التزامها بمواصلة جهودها ومساعيها المبذولة في مجال الاستدامة خلال العام الجاري، بما يعزز مكانة أبوظبي كمدينة عالمية تحفز على بناء مستقبل مستدام.

- الدار العقارية تحرز تقدماً كبيراً في تنفيذ مشاريعها بجزيرة الريم وجزيرة ياس وتستعد لمرحلة التسليم**

بتاريخ 6 فبراير 2020، أعلنت شركة الدار العقارية عن آخر مستجدات مشاريعها قيد التطوير ضمن وجهاتها الرئيسية في أبوظبي.

ففي جزيرة ياس، وصلت أعمال إنشاء جميع وحدات الفلل والتاون هاوس البالغ عددها 652 وحدة في مشروع «ياس إيكرز» السكني الفاخر إلى المراحل النهائية وستبدأ الشركة عمليات التسليم على مراحل في نهاية الربع الأول من العام الجاري. ويضمّ المشروع ملعباً للجولف ويتمتّع بإطلالات جميلة على الواجهة المائية في الطرف الشمالي من الجزيرة.

وفي نهاية 2019، منحت الدار عقداً لشركة «هلالكو» لتتولى الشركة بموجبه تصميم وإنشاء البنية التحتية لمشروع «ليا» السكني قيد التطوير والذي أطلقتته الشركة في أبريل 2019 ويضم 238 قطعة أرض ذات موقع استراتيجي إلى الشمال من مشروع «ياس إيكرز». ويتضمن العقد تمهيد الطرق وتجهيز المرافق الأساسية بالإضافة إلى تنفيذ أعمال تنسيق المناظر الطبيعية في الساحات والحدائق العامة. وبفضل موقعه المميز، لاقي مشروع «ليا» إقبالاً قوياً عند طرحه حيث تم بيع جميع الوحدات المعروضة خلال معرض «سيتي سكيب أبوظبي» العام الماضي وتجاوزت مبيعات المشروع الـ 400 مليون درهم.

وفي جزيرة الريم، تقترب أعمال الإنشاء من الاكتمال في المرحلة الأولى من مشروع «ذا برджерز» السكني والتي تتألف من ثلاثة مباني تضم 636 وحدة سكنية. حيث من المتوقع البدء بتسليم الوحدات للعملاء خلال الربع الثاني من العام الجاري. يقع المشروع على مقربة من أحدث حديقة عامة في العاصمة، ويتألف من ستة أبراج تضم 1,272 وحدة سكنية وتتوسطها قناة مائية.

- ضمن إطار منظومة عقود الأثر الاجتماعي الأولى من نوعها في المنطقة، الدار العقارية تستثمر مبلغ مليوني درهم في تمويل مشاريع «عقود الأثر الاجتماعي» من هيئة المساهمات المجتمعية مما**

بتاريخ 15 فبراير 2020، وقعت هيئة المساهمات المجتمعية «معاً» وشركة الدار العقارية، اتفاقية لتمويل المشاريع التي تعالج التحديات الاجتماعية ذات الأولوية، ويندرج ذلك ضمن إطار منظومة «عقود الأثر الاجتماعي» التي طرحتها هيئة «معاً» مؤخراً، حيث يعمل الجانبان على تنفيذ هذه المشاريع في وقت لاحق من هذا العام. وتم تنفيذ عقود الأثر الاجتماعي لأول مرة في المملكة المتحدة، وتستخدم للمساعدة في تطوير منظومة لمواجهة التحديات الاجتماعية، وتشمل الحكومة ومزود الخدمة والمستثمر. وتقوم الفكرة على أساس قاعدة «الدفع مقابل النتيجة»، حيث توجه الجهات المعنية بموجيها التمويل للمشاريع التي يتم وضعها، بغرض إيجاد حلول مستدامة لتحديات اجتماعية معينة، بمقابل الالتزام بتحقيق نتائج اجتماعية ملموسة ذات أثر مستدام، إذ تقدم الحكومة الدعم المالي للمستثمر في المشروع بعد تحقيق النتائج المرجوة، ويعتبر هذا النمط من العقود الأول من نوعه في أبوظبي، وفي سائر منطقة دول مجلس التعاون الخليجي.
- الدار العقارية تُشيد بالحوافز الحكومية الأخيرة وتطلق حزمةً من البرامج لدعم المجتمع والعلماء والشركاء**

بتاريخ 17 مارس 2020، اتخذت حكومة أبوظبي والمصرف المركزي خطوَابٍ سريعة وغير مسبوقة لدعم البيئة الاقتصادية المحلية وتعزيز المرونة المالية، والتي تهدف من خلالها إلى الحفاظ على المكاسب الاقتصادية لأبوظبيي ودعم القطاع الخاص وإعطاء الأولوية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة. وفي إطار دعمها المتواصل لجهود الحكومة ونهجها المستدام لتحقيق المصلحة لكافة الأطراف المعنية بأعمالها على المدى الطويل، أطلقت شركة الدار العقارية ش.م.ع. الشركة الرائدة في مجال تطوير وإدارة واستثمار العقارات في أبوظبي، اليوم سلسلةً من البرامج بقيمة 100 مليون درهم لتقديم الدعم للمقيمين والمستأجرين والعلماء والشركاء.
- موظفو الدار العقارية يؤكدون دعمهم الكامل لمجتمعهم - بتقديم مليون درهم إماراتي لمبادرة هيئة «معاً»**

بتاريخ 1 أبريل 2020، أعلنت شركة الدار العقارية عن مساهمة موظفيها بمبلغ مليون درهم إماراتي لبرنامج «معاً نحن بخير» الذي أطلقته هيئة المساهمات المجتمعية «معاً»، والذي يهدف إلى حفز الأفراد والشركات على دعم مجتمعاتهم ب تبرعات مالية وعينية، وتعزيز روح المسؤولية المجتمعية بين أبنائه.
- صندوق الوطن يساهم بتوفير 10 آلاف حاسوب محمول لطلبة المدارس والجامعات**

بتاريخ 07 أبريل 2020، أعلن صندوق الوطن المبادرة المجتمعية لمجموعة من رجال الأعمال الإماراتيين بهدف دعم صناعة مستقبل أفضل للأجيال القادمة عن تقديمه مساهمة نقدية بقيمة 12.5 مليون درهم بالشراكة مع شركة الدار العقارية والتي ساهمت بمبلغ 5 مليون درهم، وذلك لتوفير 10 آلاف جهاز حاسوب محمول دعماً لمبادرة التعلم عن بعد لدى وزارة التربية والتعليم لضمان استمرارية العملية التربوية.

## 125

تقرير حوكمة الشركات (تابع)

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

## 16. معلومات عامة (تابع)

### 16.9 أحداث جوهرية مرت بها الشركة خلال العام 2020 (تابع)

- الدار للتعليم تطلق مبادرات لدعم عائلات الطلاب**

بتاريخ 7 أبريل 2020، أعلنت شركة الدار العقارية عن إطلاق مبادرة جديدة لدعم عائلات الطلاب المنتسبين في المدارس التابعة للدار للتعليم، وهي أكاديميات الدار ومدرسة «كرانلي أبوظبي». وتتضمّن المبادرة تخفيض الرسوم المدرسية في هذه المدارس بنسبة 20% وإعادة كافة المبالغ التي تم سدادها لتغطية نفقات الطعام والتنقل للفصل الثالث من العام الدراسي الجاري، فضلاً عن إنشاء صندوق لدعم الأسر المتضررة مادياً من الأوضاع الحالية. وتقدّم المبادرة لأهالي الطلاب إمكانية سداد المبلغ المتبقي من رسوم الفصل الدراسي الثالث على دفعات خلال فترة الأربعة أشهر المتبقية لبدء العام الدراسي القادم في سبتمبر 2020. أما بالنسبة للعائلات التي كانت قد سددت كامل الرسوم المدرسية للفصل الجاري، فسيتم إيداع ما قيمته 20% من المبلغ المدفوع لتسديد الرسوم المدرسية للفصل الأول من العام الدراسي 2020-21. فضلاً عن ذلك، تقدّم المبادرة خطة دفع شهرية بغائدة 0% لسداد الرسوم المدرسية للعام الدراسي 2020-21.

كما قرّر مجلس إدارة الدار للتعليم تخصيص مبلغ ١٠ مليون درهم للاستثمار في التكنولوجيا والبنية التحتية لتعزيز برنامج التعلّم عن بعد، وتغطية نفقات الأجهزة التي تم شراؤها وتوزيعها على العائلات التي لم تتوفر لديها الأدوات اللازمة لتمكين أطفالها من الحصول على التعليم من خلال هذا البرنامج. إلى جانب ذلك، تعمل الدار للتعليم في الوقت الحالي على إنشاء صندوق «معاً يداً واحدة» لدعم الأسر المتضررة مادياً من الأوضاع الحالية.

- إطلاق أول عقد ضمن عقود الأثر الاجتماعي الأولى من نوعها في منطقة الخليج - برنامج «أطمح» لتوفير التدريب المهني وفرص العمل لأصحاب الهمم في إمارة أبوظبي**

بتاريخ 14 أبريل 2020، قامت هيئة المساهمات المجتمعية -معاً باختيار أول عقد ضمن منظومة عقود الأثر الاجتماعي من نوعه في منطقة الخليج وذلك بتوقيعهما لاتفاق يدعم حصول أصحاب الهمم على وظائف، مع كل من دائرة تنمية المجتمع و مؤسسة زايد العليا، وشركة الدار العقارية والدار للتعليم . سيقوم الشركاء الخمسة باستخدام آلية عقود الأثر الاجتماعي لإطلاق برنامج تدريب مهني تجريبي جديد مصمم لتزويد أصحاب الهمم في أبوظبي بمهارات التوظيف ومساعدتهم على تأمين وظائف دائمة لهم.

- الدار العقارية تتعاون مع «أبوظبي التجاري» و«أبوظبي الإسلامي» و«أبوظبي الأول» لتقديم عرض تمويل عقاري جديد بمعدل ربح يبلغ 1.99%**

بتاريخ 20 أبريل 2020، أعلنت شركة الدار العقارية عن تعاونها مع مجموعة من أبرز المصارف المتخصصة في التمويل العقاري شملت بنك أبوظبي التجاري ومصرف أبوظبي الإسلامي وبنك أبوظبي الأول لتوفير عرض تمويل عقاري جذاب وحصري للعملاء لمدة 30 يوماً فقط، في عدد من أبرز مشاريع الدار الرائدة وأكثرها إقبالاً في أبوظبي. ويوفر العرض للمشتريين معدل ربح يبلغ 1.99%\* تم تثبيته لمدة ثلاث أو خمس سنوات دون أي رسوم إدارية كرسوم تقديم الطلبات أو التقييم.

- الدار العقارية تساهم في الجهود الوطنية المبذولة لحماية صحة وسلامة أفراد المجتمع وتعزيز استمرارية الأعمال**

بتاريخ 5 مايو 2020، قادت شركة الدار العقارية مجموعة من مبادرات الدعم وسلسلة متنوعة من الإجراءات والتدابير في كل من وحدة إدارة المشاريع التطويرية ووحدة إدارة الأصول، وذلك في إطار دعم الجهود الوطنية المبذولة للحفاظ على السلامة والصحة العامة وتعزيز استمرارية الأعمال. وتعكس هذه المساهمات التزام شركة الدار بمسؤوليتها الوطنية ومساندتها لموظفيها وشركائها والمقيمين في مجتمعاتها السكنية والطبية وأولياء الأمور وكافة أفراد المجتمع. وتهدف هذه المبادرات إلى جانب برنامج المساهمات المجتمعية بقيمة 190 مليون درهم إلى دعم المجتمعات السكنية والمدارس والشركاء من تجار التجزئة والعملاء الراغبين بامتلاك المنازل.

- الدار العقارية تعلن عن تغيير في مجلس إدارتها**

بتاريخ 01 يوليو 2020؛ أعلنت شركة الدار العقارية عن تغيير جديد في مجلس إدارتها ليدخل حيز التنفيذ بشكل فوري. فقد تنحى سعادة وليد أحمد المقرب المهيري عن دوره ككاتب لرئيس مجلس الإدارة وفقاً للوائح الخاصة بهيئة الأوراق المالية والسلع فيما يتعلق بتولي عضوية في العديد من مجالس الإدارة لشركات مدرجة. وسيظل المهيري عضواً في مجلس إدارة شركة الدار وسيواصل دوره في دعم التوجهات الاستراتيجية للشركة. وشمل هذا التغيير تعيين سعادة مريم سعيد غباش نائباً لرئيس مجلس الإدارة، والتي انضمت إلى مجلس إدارة شركة الدار في العام 2019.

- الدار العقارية تحرز تقدماً لافتاً في خطط الاستدامة وتحدد مجموعة جديدة من الالتزامات الطموحة**

بتاريخ 23 أغسطس 2020، أعلنت شركة «الدار العقارية» عن إصدار تقريرها السنوي الثاني للاستدامة، لتسليط الضوء على التقدم القوي الذي أحرزته الشركة خلال العام 2019 وتحديد خارطة طريق طموحة للمستقبل من خلال تحديد مجموعة من الالتزامات المهمة. وجرى إعداد التقرير بما يتماشى مع المؤشرات والمعايير العالمية الرئيسية كمعايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير GRI. ويشكل التقرير توثيقاً رسمياً لنهج الدار العقارية فيما يتعلق بالمسؤولية المجتمعية ومواطنة الشركات المسؤولة بعيداً عن الحوائب والاعتبارات المالية من خلال استعراض أداء الشركة الإجمالي فيما يتعلق بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة.

- الدار تطلق برنامج الولاء الرقمي «دارنا»**

بتاريخ 20 سبتمبر 2020، أعلنت شركة الدار العقارية عن إطلاق برنامج المكافآت الرقمي الحصري «دارنا» لمكافأة العملاء عن كل معاملة منفذة عبر محطة مشاريع الشركة بالكامل في أبوظبي والعين. ويعتبر «دارنا» برنامج المكافآت الأول من نوعه في أبوظبي والأكثر تنوعاً ومرونة في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يكافئ العملاء في مجالات التسوق والتعليم والاستجمام والقطاع العقاري، كما يمنح برنامج «دارنا» العملاء فرصة اكتساب واستبدال النقاط مع شركتي «بروفيس» و«خدمة» لإدارة العقارات والمرافق، التابعتين لشركة الدار.

- اللجنة التنفيذية توجه بتطوير آلية عمل بين القطاع العام والخاص لتنفيذ المشاريع الحكومية الرأسمالية في أبوظبي - القابضة والدارالعقارية توقعان مذكرة تفاهم للإدارة وتنفيذ المشاريع الحكومية الرأسمالية**

بتاريخ 25 أكتوبر 2020، وضمن جهود حكومة أبوظبي في دعم القطاع العقاري في الإمارة ومبادرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وجهت اللجنة التنفيذية في إمارة أبوظبي بتطوير آلية عمل لتنفيذ المشاريع الحكومية الرأسمالية. وعليه قامت شركة أبوظبي التتموية القابضة «القابضة» (ADQ) وشركة الدار العقارية («الدار») بتوقيع مذكرة تفاهم، تتولى بموجبها الدار إدارة وتنفيذ مشاريع رئيسية بقيمة إجمالية تقارب 30 مليار درهم. أخرجها مشروع «مدينة الرياض» ومشروع «شمال بني ياس» بالإضافة إلى مشاريع أخرى في منطقتي العين والظفرة، والتي ستضم مجتمعة عند الانتهاء من تطويرها أكثر من 25 ألف أرض وفيللا للمواطنين بالإضافة إلى البنية التحتية المرتبطة بها.

- الدار تطلق مشروع «نويا» الجديد في جزيرة ياس**

بتاريخ 19 نوفمبر 2020، أعلنت شركة الدار العقارية عن إطلاق مشروع «نويا»، وهو مشروع سكني جديد بتكلفة إجمالية تبلغ 940 مليون درهم إماراتي، يتواجد في منطقة استثمارية على جزيرة ياس وجميع حداته متاحة للتملك الحر لجميع الجنسيات. يقع «نويا» على مقربة من مشروع الدار المتميز «ياس إيكرز»، ويتيح لسكنيه فرصة الجمع بين تجربة العيش الفاخرة على جزيرة ياس - الواجهة الأولى للاستجمام والترفيه في العاصمة - وسهولة الوصول إلى قلب مدينة أبوظبي. ويضمّ مشروع «نويا» 510 وحدات سكنية، بما فيها فيلات تحتوي على 4 غرف نوم، ومنازل تاون هاوس بقرمتين أو ثلاث غرف نوم، وتبدأ الأسعار من 1.49 مليون درهم. ويمكن للمشتريين الاستفادة من خطة دفع ميسرة بنسبة 65/35، علماً أن بيع الوحدات سيبدأ في 22 نوفمبر 2020.

- الدار العقارية تعزز فريقها الإداري بتهيينات جديدة**

بتاريخ 20 نوفمبر 2020، أعلنت شركة الدار العقارية عن سلسلة من التعيينات الجديدة لتدعيم فريقها التنفيذي والارتقاء بخبراتها وإمكاناتها كشركة رائدة في مجال التطوير العقاري.

فقد انضم جوناثان إيبري إلى الشركة كرئيس تنفيذي للتطوير، حيث سيتولى مسؤولية الإشراف على جميع أنشطة التطوير لدى الدار. ويتمتع إيبري بخبرة تزيد عن 30 عاماً في قطاع العقارات العالمي، حيث شغل عدة مناصب مرموقة لدى عدد من أبرز شركات التطوير في أستراليا والمملكة المتحدة والإمارات، كان آخرها منصب الرئيس التنفيذي لقطاع العقارات السكنية العالمية والعضو المنتدب للعقارات في أوروبا لدى شركة «ليند ليس» التي تنشط في مجالات البناء والعقارات والبنية التحتية في الأسواق العالمية.

وعُيّنَت إيما أوبراين في منصب المستشار العام بالإبابة لدى الدار، لتتولّى بذلك مسؤوليات إدارة الشؤون القانونية والحوكمة المؤسسية للشركة. انضمت إيما إلى شركة الدار في عام 2014، بعدما أمضت سنوات من العمل لدى عددٍ من مكاتب المحاماة الرائدة في كلٍ من أبوظبي ولندن، فضلاً عن خبرتها في تقديم الخدمات الاستشارية لمجموعةٍ واسعة من الصفقات المهمة. كما أن أوبراين محامية في المحاكم العليا في كلٍ من إنجلترا وويلز.

وعُيّن محمد مسلم الجنيبي مديراً تنفيذياً للمشتريات، حيث سيشرف على عمليات المشتريات وسلسلة التوريد الخاصة بالشركة. يمتلك محمد خبرة تزيد عن 20 عاماً في قطاعي العقارات والنفط والغاز، عمل خلالها على تطوير وتنفيذ أفضل ممارسات إدارة المشتريات والتوريد المستدامة. انضم الجنيبي إلى الدار قادماً من ديوان ولي عهد أبوظبي حيث شغل منصب رئيس عمليات المشتريات منذ العام 2010، كما عمل في مكتب الشؤون الاستراتيجية قبل ذلك.

وعُيّن فيصل فلكناز مديراً تنفيذياً لقسم الشؤون المالية في شركة الدار للاستثمار، حيث سيشرف على عمليات التمويل المؤسسي لإدارة الأصول وأعمال الدخل المتكرر في الشركة. ويملك فلكناز خبرة واسعة في مجال التمويل والاستثمار العقاري، حيث عمل لأكثر من 10 سنوات لدى «مبادلة» ضمن وحدات الاستثمارات، وإدارة الأصول والأداء، وعمليات الدمج والاستحواذ، بالإضافة إلى المقر الرئيسي للشركة. كما عمل فلكناز، الحاصل على شهادة محلل مالي معتمد، لدى شركة «إعمار العقارية» حيث قاد تأسيس «إعمار كابيتال»، شركة إدارة الصناديق الخاصة للتنظيم.

وأخيراً، عُنّيت سَمَر خان رئيساً لقسم علاقات المستثمرين قادمةً من «مراس» حيث شغلت منصب رئيس قسم رأس المال والاستثمارات الاستراتيجية. تتمتع خان بخبرة عميقة في مجالات الاستشارات العقارية والخدمات المصرفية الاستثمارية، تشمل أكثر من 12 عاماً من العمل في المملكة المتحدة لدى «جولدمان ساكس»، و«باركليز كابيتال»، و«ليمان براذرز».

- الدار العقارية توقع اتفاقية مع «تبريد» لبيع أصولها في مجال تبريد المناطق بأبوظبي مقابل 963 مليون درهم**

بتاريخ 23 ديسمبر 2020، أعلنت شركة الدار العقارية عن توقيع اتفاقية مع الشركة الوطنية للتبريد المركزي ش.م.ع («تبريد»). لبيع أصول تبريد المناطق التابعة لها في جزيرة السعديات مقابل 963 مليون درهم. وكانت الدار العقارية قد استحوذت على شركة «السعديات لتبريد المناطق» بالكامل وحصّة بنسبة 85% في «شركة السعديات للتبريد» كجزء من صفقة استحواذ شاملة على أصول «شركة التطوير والاستثمار السياحي» نفذتها في العام 2018.

تقرير حوكمة الشركات (تابع)

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

## 16. معلومات عامة (تابع)

### 16.9 أحداث جوهرية مرت بها الشركة خلال العام 2020 (تابع)

- الدار العقارية تبيع مجمع أبوظبي للجولف شاملاً فندق ويستن مقابل 180 مليون درهم إماراتي**

بتاريخ 31 ديسمبر 2020، أعلنت شركة الدار العقارية ش.م.ع عن توقيعها اتفاقية لبيع مجمع نادي أبوظبي للجولف، متضمّناً فندق ويستن وملعب أبوظبي للجولف، إلى مستثمر مالي مقابل 180 مليون درهم إماراتي. وحققت الدار في هذه الصفقة عائداً بنسبة 13% على قيمة الاستثمار الأساسي مما يتماشى مع استراتيجيتها الفعالة في إدارة الأصول والقائمة على إبرام صفقات تخارج مربحة وإعادة استثمار رأس المال في فرص استثمارية مجزية تدعم مسيرة نموها.

إلى جانب العديد من الأحداث الجوهرية الأخرى التي تمّ الإفصاح عنها لدى هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية وعبر وسائل الإعلام المختلفة في حينه خلال العام 2020.

### 16.10 نسبة التوطين في الشركة للسنوات 2108 و 2019 و 2020

قامت شركة الدار العقارية بتبني سياسة تسهم في جذب واستقطاب الخبرات والكفاءات الوطنية والكوادر المؤهلة التي تسهم بدور أساسي وفعال في دعم مسيرة الشركة، والتقدّم في مشاريعها وأعمالها، على نحو يعزّز من إمكانيات الشركة ومواردها، ويسهم في دعم مسيرة التطوّر التي تشهدها إمارة أبوظبي امتثالاً لنهج قيادتنا الرشيدة. وتجدر الإشارة في هذا الحدد إلى النجاح الذي حققته إدارة الشركة في رفع نسبة التوطين خلال العام 2020. ويوضّح الجدول التالي نسب التوطين الخاصة بالشركة للأعوام 2018 و 2019 و 2020:

السنة	2018	2019	2020
نسبة التوطين	28.20%	27%	29.4%

### 16.11 بيان بالصفقات التي قامت بها الشركة خلال عام 2020 والتي تساوي 5% أو أكثر من رأسمال الشركة.

لم تقم شركة الدار العقارية بإبرام أي صفقات تبلغ قيمتها ما نسبته 5% أو أكثر من رأسمال الشركة خلال العام 2020.

### 16.12 المشاريع والمبادرات الابتكارية التي قامت بها الشركة خلال العام 2020

تؤمن شركة الدار العقارية إيماناً راسخاً بأهمية تبني المشاريع والمبادرات الابتكارية الخّلاقة التي من شأنها تلبية متطلبات واحتياجات المجتمعات والعلماء والمساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح على وجه العموم، كما أنها حريصة كل الحرص على توفير بيئة استثمارية تتسم بالشفافية والتنافسية على وجه يعزز من كفاءة القطاع العقاري الذي تعمل من خلاله الشركة، ويعزز من استقطاب الخبرات المهنية، ورؤوس الأموال ويشجعها على العمل والاستثمار في هذا القطاع الحيوي. وخلال العام 2020 (وامتداداً لما تمّ مباشرته في العام 2018)، لعبت شركة الدار العقارية دوراً جوهرياً ومهماً في تبني العديد من المبادرات والتنسيق المستمر والمتواصل مع المتعاملين في القطاع العقاري في إمارة أبوظبي، سواء على مستوى الأفراد أو الشركات أو الكيانات الحكومية وشبه الحكومية، ويتمثل ذلك في الآتي:

- تطبيق «دارنا»**

أطلقت شركة الدار العقارية ش.م.ع برنامج المكافآت الرقمي الحصري «دارنا» لمكافأة العملاء عن كل معاملة منفذة عبر محفظة مشاريع الشركة بالكامل في أبوظبي والعين. ويعتبر «دارنا» برنامج المكافآت الأول من نوعه في أبوظبي والأكثر تنوعاً ومرونة في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يكافئ العملاء في مجالات التسوق والتعليم والاستجمام والقطاع العقاري، وإدارة العقارات والصيانة المنزلية. ويمكن تحميل برنامج «دارنا» مجاناً وفوراً كتطبيق على الهواتف الذكية من متجر App Store و«جوجل» Google Play. ويتيح برنامج الولاء للأعضاء اكتساب واستبدال نقاط عبر 34 مجعماً سكنياً، و12 مركز تسوق ومركزاً مجتمعياً، و12 فندقاً، و 8 مدارس، و 3 ملاعب جولف، و5 مسابح شاطئية وحدائق، و20 منتجماً ومركزاً للياقة البدنية، و16 وجهة ترفيهية، وأكثر من 750 متجر تجزئة ومطعماً. كما يمكن للأعضاء تجميع نقاطهم ثم إنفاقها عند شرائهم أو استجارهم العقارات، والاستفادة من خدمات الصيانة، وتسديد الرسوم الدراسية في «أكاديميات الدار»، والتسوق في مراكز تسوق «الدار» عالمية المستوى، إضافة إلى التمتع بعروض الاستجمام المتنوعة لدى الشركة والتي تشمل الفنادق وملاعب الجولف والحدائق والمساح الشاطئية مثل شاطئ ياس وشاطئ السعديات. كما يمنح البرنامج الأعضاء مكافآت في حدائق ترفيهية ذات مستوى عالمي مثل «عالم فيراري أبوظبي»، و«ياس ووترورد أبوظبي» و«عالم وارنر براذرز أبوظبي».

- ماكينة تسميد النفايات**

تهدف هذه المبادرة الي تسميد نفايات الطعام المحمّعة في ياس مول، حيث يتم تحويل النفايات الي سماد عضوي يستخدم في عمليات الزراعة في المنطقة المحيطة التابعة للمنشأة. هذه المبادرة المستدامة تسهم في تحسين معدل تدوير النفايات، و تخفيض كلفة العمليات، وإيضاً تخفيض مستوى انبعاث الكربون و ذلك بتقليل عدد الرحلات من و الي مكب تجميع النفايات.

التوقيع:		
رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت	رئيس لجنة التدقيق	مدير إدارة الرقابة الداخلية
السيد مارتن لي ايدلمان	السيد/ منصور محمد المّلأ	السيد/ حيدر نجم

### اعتماد مجلس الإدارة

اعتُود من قبل مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (2021/01) الذي انعقد بتاريخ 14 فبراير 2021


### معالي/ محمد خليفة المبارك رئيس مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

يقدم مجلس الإدارة تقريره السنوي مصحوباً بالبيانات المالية الموحدة المدققة لشركة الدار العقارية ش.م.ع. («الشركة») وشركاتها التابعة (يشار إليها معاً بـ«المجموعة»)، للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

### الأنشطة الرئيسية

تعمل المجموعة في عدد من القطاعات وبشكل رئيسي في مجالات التطوير والبيع والاستثمار والإنشاءات والتأجير وإدارة العقارات والخدمات المرتبطة بالعقارات. بالإضافة إلى ذلك، تعمل المجموعة في مجالات التطوير والإنشاءات وإدارة وتشغيل الفنادق والمدارس والمراسي ومحطات التبريد والمطاعم ونوادي الشاطئ وملاعب الغولف.

### النتائج المالية

تم عرض النتائج المالية للمجموعة في صفحة رقم 133 من هذه البيانات المالية الموحدة.

### أعضاء مجلس الإدارة

سعادة/ محمد خليفة المبارك

السيدة/ مريم سعيد أحمد عباش

سعادة/ وليد أحمد المقرب المهيري

السيد/ علي سعيد عبدالله سليم الفلاسي

السيد/ منصور محمد الملا

السيد/ مارتني لي إيدلمان

المهندس/ حمد سالم العامري

### أبراء ذمة

يبرءء مجلس الإدارة ذمة الإدارة ومدقق الحسابات الخارجي من مسؤوليتهم فيما يتعلق بالمهام الموكلة إليهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

بالتبابة عن مجلس الإدارة

## 130

**محمد المبارك**

**رئيس مجلس الإدارة**

14 فبراير 2021

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة مساهمي شركة الدار العقارية ش.م.ع.

### تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة الرأي

قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة لشركة الدار العقارية ش.م.ع. («الشركة») وشركاتها التابعة (يشار إليها معاً بـ«المجموعة») والتي تشمل بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2020، وكل من بيان الربح أو الخسارة الموحد وبيان الدخل الشامل الموحد وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة التي تشمل ملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات إيضاحية أخرى.

في رأينا، إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2020 وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

### اساس الرأبي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة من تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجموعة وفق معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين إلى جانب متطلبات السلوك الأخلاقي الأخرى في دولة الإمارات العربية المتحدة المتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للمجموعة. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ولقواعد السلوك للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. ونعتقد بأن بيئات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

### أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية بموجب تقديرنا المهني، هي الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. لقد قمنا بمناقشة أمور التدقيق الرئيسية مع لجنة التدقيق، ولكنها لا تشمل جميع الأمور التي تم تحديدها من خلال تدقيقنا والتي تم مناقشتها مع لجنة التدقيق. في الصفحات التالية، قمنا بتوضيح أمور التدقيق الرئيسية التي تم تحديدها، وقمنا بإدراج ملخص بإجراءات التدقيق التي تم القيام بها لتناول تلك الأمور.

## 131